

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٥٠٨**

الخميس، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

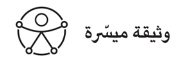
صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز مشاركة مجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن: نحو مواصلة تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/614)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز مشاركة مجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن: نحو مواصلة تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2015/614)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الاعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات حفظ السلام؛ السيدة زينب حواء بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الأمينة العامة المساعدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/614، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيتوف.

السيد تيتوف (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس، أشعر بالسعادة للمشاركة في هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكركم، السفيرة أوغو، على هذه المبادرة التي جاءت في الوقت المناسب، وعلى قيادتكم الشخصية الخاصة بشأن هذه المسألة الاستراتيجية. ونقدر بشكل خاص الورقة المفاهيمية (S/2015/614، المرفق) التي عممتها نيجيريا لهذه الجلسة؛ فهي تتضمن بوضوح العديد من الأسئلة الهامة، لا سيما تلك التي نحن بصددها.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بسلوفاكيا وجنوب أفريقيا اللتين كرستا عملهما لفترة طويلة كرئيسين مشاركين لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، وبذلتا الكثير من الجهود لدعم القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بما في ذلك تنفيذه في الميدان.

في العام الماضي، عندما كان الأمين العام يقدم إحاطة إعلامية للمجلس، قال، ”إن الغرض من إصلاح قطاع الأمن، ببساطة، هو جعل حياة الناس أكثر أمناً“ (S/PV.7161، الصفحة ٢). لا يمكننا أن نتفق على أكثر من ذلك. إن أفضل دفاع لبلد ما ضد أعمال العنف وعدم الاستقرار التي تهدد الأرواح وسبل العيش على حد سواء يتمثل في أفراد الشرطة والمهنيين العسكريين المدربين تدريبا جيدا، والمدعومين جيدا، والذين يخضعون للمساءلة ولهم توجه نحو التفاني في الخدمة. ومن منظور إدارة عمليات حفظ السلام، فإن المجلس على حق في القيام بالمزيد لتعزيز المؤسسات الشرعية والحكم، وليس مجرد كسر دورة العنف، ولكن أيضا لتوفير الأمن والعدالة والنمو الاقتصادي للمواطنين.

إن مسحا سريعا لمؤشر الدول الهشة لعام ٢٠١٥ الوارد في مجلة السياسة الخارجية يوضح الترابط القوي بين أداء جهاز الأمن والهشاشة عموما. والبلدان الخمسة الأكثر هشاشة الواردة في هذا المؤشر – جنوب السودان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية – جميعها تمثل تذكرة حية بأن قطاع الأمن في بلد ما يرتبط ارتباطاً

وثيقا بالتصور لشرعية الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأجل الطويل على حد سواء.

لهذا السبب، تعتقد إدارة عمليات حفظ السلام أنه، تبعاً للظروف المحددة، ينبغي لإدارة قطاع الأمن وإضفاء الطابع المهني عليه أن يكونا في جوهر ولايات عمليات حفظ السلام وأنشطتها.

ومن المفهوم أن بعض الدول الأعضاء تعرب عن الحذر إزاء مشاركة الأمم المتحدة في إدارة قطاع الأمن. غير أن فلسفة ممارسة الأمم المتحدة هي فلسفة بسيطة: إصلاح قطاع الأمن لا يتحقق إلاّ إذا وافقت البلدان المضيفة نفسها عليه. لا أحد يمكنه أن يفرض نظاما أمنيا أو يستورده. فهذا الأمر، ببساطة، لا يصلح، على الأقل في الأجل الطويل. ودور الأمم المتحدة يتمثل في دعم جهود إصلاح قطاع الأمن المملوكة وطنيا عندما تُكلَّف بذلك أو يطلب منها القيام به. وفي الوقت نفسه، من واجبنا أن نتشاطر أفضل الممارسات الدولية مع الدول المتلقية.

وطوال الأشهر الستة عشر الماضية، اتخذ المجلس ٢١ قرارا تتضمن عناصر لإصلاح قطاع الأمن والإدارة. وعن طريق ١٧ عملية من عمليات تحقيق السلام على الصعيد العالمي، تنشط الأمم المتحدة في مساعدة البلدان المضيفة لإضفاء الطابع المهني على قطاعاتها الأمنية، حتى تتمكن بأنفسها من دعم دولها على نحو أفضل في التصدي للتهديدات الأمنية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة.

وفي الميدان، نحن نركز على أولويات مركزية أربع واردة بوضوح في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤).

أولاً، تنظر الأمم المتحدة إلى إصلاح قطاع الأمن كعملية سياسية بقدر ما هي عملية تقنية. فعملية التدريب والتجهيز لا غنى عنها في حالات ما بعد الصراع. ولكن كما يظهر بجلاء في مجموعة متنوعة من سياق البعثات، تكون إدارة قطاع الأمن أكثر فعالية عندما يتم ربطها أيضا بإصلاحات أوسع نطاقا.

ففي مالي، على سبيل المثال، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خبرتها الفنية أثناء وضع اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه مؤخرا. وتقوم البعثة الآن بمساعدة سلطات مالي بينما تستعد لدمج المجموعات المسلحة في قوات الأمن الوطني، وتنقيح المرسوم الرئاسي للمجلس الوطني بشأن إصلاح قطاع الأمن. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، يستمر تدريب الجيش الوطني والشرطة والدرك، إضافة إلى التوجيه في الميدان. ونحن نشارك أيضا في بناء قدرات مالي على مكافحة الجريمة، وبالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، تنشط إدارة عمليات حفظ السلام في القيام بالشيء نفسه في بلدان غرب أفريقيا الأخرى.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بمساعدة الحكومة على وضع مشروع دستور لها، يتضمن الآن، نتيجة ذلك، أحكاما تتعلق بالدفاع والأمن.

بالإضافة إلى ذلك، أُجرِي تدقيق أولي في حالات ٢٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ممَّا أدى فعلياً إلى إعادة كتيبة المشاة الإقليمية الأولى إلى الخدمة.

ثانياً، لا بد للمجتمع الدولي أن يركِّز على ضرورة دمج الأداء على نطاق القطاع. فقطاع الأمن لا يقتصر على تغطية الدفاع فحسب؛ إنه يشمل القضاء والإصلاحيات، والخفارة، وإدارة الحدود ومجالات أخرى. ومن المفضل أن يكون بناء قدرة كلٍّ من هذه الخدمات متوازناً ومعززا.

وفي الصومال، تُجرِي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع الحكومة استعراضاً للنفقات العامة في قطاع الأمن، من شأنه أن يساعد في إعداد هيكلية أمنية مستدامة. وتساعد البعثة أيضاً على دمج قوات الميليشيا في الجيش

الوطني الصومالي، وتعزيز قدرة ٠٠٠ ١١ جندي في ذلك الجيش، بحيث يستطيعون المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى صعيد الخفارة، قامت البعثة أيضاً بمساعدة الحكومة على إعداد خطة شاملة تتضمن التدريب، وتطوير الهياكل الأساسية والتجهيزات للشرطة في مقديشو وخارجها.

وتقدم الأمم المتحدة دعماً مماثلاً متعدد الجوانب في غينيا – بيساو. وإنني أعلم أنَّ المجلس تلقَّى يوم الجمعة الماضي إحاطة إعلامية من إدارة الشؤون السياسية بشأن الحالة السياسية في ذلك البلد. ولقد نصح مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو الحكومة بإعداد قانون جديد يتعلق بإنشاء الصندوق التقاعدي الخاص. وسوف يمهِّد هذا القانون السبيل أمام تقاعد نحو ٥٠٠ ١ فرد في القوات المسلحة وقطاع الأمن.

ثالثاً، بروحية من المُلكية الوطنية، نحن ندعم الحكومات في جهودها لوضع خطط أمنية حكومية، وحشد الشركاء الدوليين حولها. ففي ليبريا، استجابت بعثة الأمم المتحدة لطلبات المجلس بالعمل مع الحكومة لإعداد خطة انتقالية تتركَّز إلى حد كبير على قطاع الأمن. ودرَّبت بعثة الأمم المتحدة أيضاً نحو ٠٠٠ ٣ شرطي، ودعمت استعراض استراتيجية الأمن الوطني، بينما ساعد الشركاء الثنائيون الجيش الوطني والشرطة المتخصصة.

وفي غضون ذلك، أدى الدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للتدقيق في أحوال أفراد الشرطة الوطنية إلى إيجاد ٢٠٠ ١ شرطي وطني معتمَد، ممَّا شكَّل تقدماً نحو تحقيق أهداف خطة تطوير الشرطة الوطنية. وهذا الجهد يُكمِل التدريب الذي وفرته الأمم المتحدة – إلى جانب المانحين أيضا – لما مجموعه ٠٠٠ ١٤ شرطي من أفراد الشرطة الوطنية في هايتي، وأكثر من ٢٠٠ موظف في الإصلاحيات على مدى عدة سنوات. ويجري هذا التدريب كله على أساس معايير الأمم المتحدة، وقانون حقوق الإنسان، وسياسة بذل العناية الواجبة.

رابعاً، إنَّ بناء قطاعات أمنية قوية وقابلة للمساءلة يساعد الأمم المتحدة على الأداء المثمر بشأن الأنشطة الرئيسية المُناطة بها، بما يشمل حماية المدنيين، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وسواهما. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، انتشرت مؤخراً شرطة تابعة للأمم المتحدة إلى جانب الشرطة الوطنية الكونغولية لتوفير التوجيه والمشورة والمساعدة في حماية المدنيين في بلدة بِني التي شهدت اضطرابات، حيث كانت الجماعات المسلحة تشنّ هجمات مميتة على السكان. والزملاء من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يديرون أيضاً برنامج خلايا دعم المحاكمات، الذي ساعد النظام القضائي العسكري لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تقليص الإفلات من العقاب، والتصدي للعنف الجنسي المتعلق بالنزاعات. وهذا نشاط أساسي للأمم المتحدة في عمليات عديدة.

ليست هذه كلها سوى أمثلة توضح العمل المهام الذي يقوم به زملائي في إدارة عمليات حفظ السلام على أساس يومي. ولكن لا بد لي من الاعتراف بأنَّ النظام بأكمله يمكن أن يعمل بشكل أفضل. ففي جنوب السودان، مثلاً، لم تعمل الأمم المتحدة على إدارة الحوار الأمني بالشكل الملائم أو الفعال، ممَّا ساهم في تهاوي السلام. وعدم النجاح في هذا الصدد يثبت الحتمية السياسية لبذل مساع مطَّردة ومزوَّدة بموارد جيدة نحو إصلاح قطاع الأمن في عمليَّات تحقيق السلام.

وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، فإنَّ الوحدة الخاصة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام والمكرَّسة لإدارة قطاع الأمن نفَّذت أيضاً عدداً من المبادرات الأخرى على نطاق المنظومة، تشمل – على سبيل المثال أيضا لا الحصر – دعم إدارة الشؤون السياسية في جهودها في العراق وقبل ذلك في ليبيا. ومع زملاء لنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين سيتكلمون صباح

هذا اليوم أيضاً، نأمل أن نزيد مشاركتنا مع شركاء آخرين، بينهم مكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي.

في غضون ذلك، قامت أيضاً إدارة عمليات حفظ السلام بوضع المبادرات مع الشركاء الإقليميين، بما يشمل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أقامت الإدارة شراكة استراتيجية جدِّية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد أدى ذلك إلى اعتماد الاطار الأول والفريد لسياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن. وكما جرى التشديد في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، علينا تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بغية كفالة أن تكون النهُج ملائمة وأن يكون التنسيق أوثق. ومن خلال جميع المبادرات التي ذكرناها هذا الصباح، فإنَّ إدارة عمليات حفظ السلام تحاول أيضاً مواجهة عدد من التحديات المستمرة. لذلك، نودّ أن نقترح بضع توصيات لكي ينظر فيها المجلس مستقبلاً.

أولاً، إنَّ إصلاح قطاع الأمن يُعتبَر أحياناً بمثابة عملية تقنية، بينما يمكنه وينبغي له أن يقدم حلولاً أساسية لبعض الأمور السياسية. علاوة على ذلك، هناك حالات يكون فيها دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن ضئيلاً جدا. فينبغي لإدارة قطاع الأمن أن تركز بوضوح على حالات ما بعد النزاع، غير أنه يمكن استخدامها أيضاً لأغراض منع النزاعات في بعض السياقات المحددة. فضلاً عن ذلك، ينبغي تمكين الممثلين الخاصين للأمين العام، وتشجيعهم بالفعل على اتخاذ المبادرة والمُلكية بشأن مسائل تتعلق بإدارة قطاع الأمن. وأؤكد أنَّه ينبغي القيام بذلك منذ الأيام الأولى للبعثة فصاعداً. وينبغي عدم اعتبار ذلك بمثابة نشاط من الدرجة الثانية أو الثالثة، وينبغي إدراج التقدم نحو تحقيق معايير قطاع الأمن في استراتيجيات الدخول والخروج لأية بعثة.

ثانياً، إنَّه لمن الصعب غالباً إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات بتعزيز قطاع الأمن، سواء من قِبَل الشركاء الدوليين أو الدول المضيفة، وبخاصة عندما تأتي تلك الالتزامات في المراحل المتأخرة من تدخل الأمم المتحدة. ويمكن للمجلس أن ينظر في طلب موافقة الدول المضيفة والأمم المتحدة على اتفاقات خاصة – وسبق للمجلس أن ناقش ذلك بصورة غير رسمية – في قطاع الأمن ومجالات الحوكمة على نطاق أوسع. وينبغي القيام بذلك أثناء إطلاق العمليات، ويمكنه أن يساعد في تنفيذ إصلاحات محددة، وتخصيص موارد وطنية على نحو مطَّرد بالاستناد إلى التزامات وطنية.

ثالثاً، أعتقد أننا في إدارة عمليات حفظ السلام نستطيع أن نخدم مجلس الأمن بشكل أفضل، عبر زيادة مشاركتنا مع أعضائه بشأن إصلاح قطاع الأمن. وحصولنا بالفعل في غضون سنتين على إحاطتين إعلاميتين مكرَّستَين لهذا الموضوع الاستراتيجي، لهو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولعله ينبغي للمجلس أن يشجعنا، من خلال تقارير الأمين العام، على توفير معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال الحيوي، فضلاً عن الجهود المتعلقة بكامل مسألة استدامة السلام.

وقبل أن أنهي كلامي، أود أن أكرر القول إنه ينبغي لأية عملية سلمية أن تخلّف على الأقل، من الناحة المثالية، نظاما أساسيا يكون قادرا على العمل في مجال الأمن وسيادة القانون. ومن منظورنا، ينبغي اعتبار ذلك هدفاً أولوياً استراتيجياً لمعظم عملياتنا، كي لا ينشغل المجلس مرة تلو الأخرى بنزاعات ارتدادية، ومعاناة بشرية، وإفلات من العقاب، وعدم الاستقرار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد تيتوف على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بنغورا.

السيدة بنغورا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على توجيه الدعوة إليَّ كي أقوم بتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بشأن الأمور المتعلقة بالمسألة الهامة والشاملة، ألا وهي مسألة إصلاح قطاع الأمن. ومن دواعي سروري أن

أنضم إلى زملائي من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمخاطبة المجلس في هذا اليوم.

فيما نقلنا على نحو تدريجي خطة العنف الجنسي المتعلق بالنزاع إلى المستوى العملي خلال عدد من السنوات، فقد أدركنا العلاقة الهامة بين جرائم العنف الجنسي وعمليات إصلاح قطاع الأمن التي يشوبها الاختلال، أو العمليات غير المكتملة المتعلقة بنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

في الواقع أن مجلس الأمن أوضح العلاقة الحيوية بين إصلاح القطاع الأمني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عدد من القرارات، بما فيها القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع والمتخذ في عام ٢٠١٣، فضلا عن القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، وهو القرار المواضيعي الأول بشأن إصلاح القطاع الأمني الذي قدمته نيجيريا في عام ٢٠١٤.

من الناحية الجوهرية، أي استجابة شاملة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات يجب أن تشمل مشاركة استباقية وهادفة مع قطاع الأمن، ولا سيما في أماكن قد يصبح مقدمو الخدمات فيها متورطين في ارتكاب العنف الجنسي. أضحت هذه المشاركة مع القطاع الأمني الآن جزءا من طريقة عمل ولايتنا. وأرحب بهذه الفرصة لإبراز بعض خبراتنا وممارساتنا الناشئة في هذا الصدد.

من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المطلوبة بموجب القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، تمكنا من التحقق من أن عددا من العاملين في خدمات الأمن الوطنية، بما في ذلك القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية، هم من بين مرتكبي جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وهكذا، عملنا وفقا لذلك على تشجيع السلطات الوطنية على الاستجابة، وتقديم الدعم لها في العملية من أجل تعزيز قدرتها المؤسسية على الرصد وضمان المساءلة داخل إدارات قوات الأمن.

كما شددت مرارا وتكرارا، فإن نقطة الانطلاق الأساسية تكمن في ضمان الملكية والقيادة والمسؤولية الوطنية. وبناء على ذلك، ركّزت بصفة خاصة على الحصول على التزامات من أعلى المستويات السياسية من خلال دعوتي. تمكنا، خلال العامين الماضيين على وجه الخصوص، من إبلاغ مجلس الأمن باستمرار عن الالتزامات التي تم الحصول عليها من القادة السياسيين والعسكريين في عدد من البلدان ذات الأولوية لدينا.

في السنوات القليلة الماضية، على سبيل المثال، وقعّنا اتفاقات على المستوى السياسي جاءت في شكل بيانات مشتركة مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، والصومال وجنوب السودان. تلك الاتفاقات تشكل الأساس للمشاركة المستمرة على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، من أجل التنفيذ العملي للالتزامات المتعهد بها. ومن الجدير بالذكر أن فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع يدعم الحكومات بتقديم المساعدة التقنية واللوجستية لتحويل تلك الاتفاقات الرفيعة المستوى إلى أعمال ملموسة وأنشطة تضطلع بها الحكومات. يعمل فريق الخبراء تحت إشرافي، ويتولى قيادته مدير في مكتبي، وكون الفريق يشتمل على أعضاء من إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يمثل أفضل النماذج المبتكرة لمبادرات الأمم المتحدة لتوحيد العمل.

إن الالتزامات التي يساعد الفريق على تنفيذها تنطوي على بعض الإصلاحات الأساسية في القطاع الأمني، وتتماشى مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). وهي تشمل، أولا، إصدار أوامر واضحة لجميع أفراد قوات الدفاع والأمن من خلال التسلسل القيادي، وتحظر تلك الأوامر العنف الجنسي وتنص على اتخاذ تدابير للمساءلة عن انتهاك هذه الأوامر وفقا للمعايير الدولية؛ ثانيا، ضمان التحقق من جميع عناصر الانضمام إلى الجيش، أو

الشرطة أو غيرها من المؤسسات الأمنية بحيث لا يسمح لأي عنصر متورط في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، بالانضمام إلى تلك المؤسسات؛ ثالثا، حظر العنف الجنسي في مدونات السلوك والأدلة الميدانية للشرطة وقوات الجيش أو ما يعادلها؛ رابعا، وضع خطط عمل خاصة بالجيش الوطني والشرطة الوطنية تشتمل على تعزيز نظام العدالة العسكرية وإنشاء أو تعزيز وحدات شرطة خاصة معنية بالعنف الجنسي؛ خامسا، ضمان استبعاد مرتكبي جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام في سياق عمليات حل الصراعات، واستبعاد جميع مرتكبي جرائم العنف الجنسي أو المسؤولين عن ارتكابها من المؤسسات الأمنية؛ سادسا، ضمان أن تتكلم القوات العسكرية والشرطة بصراحة وبأشد العبارات ضد استخدام العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك من خلال الحملات الداخلية والعامة؛ وأخيرا، ضمان أن تنشىء الخدمات الأمنية آلية لحماية الضحايا، والشهود وغيرهم ممن يقومون بالإبلاغ عن الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش أو الشرطة، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات الفاعلة القضائية التي تشارك في الكفاح ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

إن العناصر التي تطرقت إليها باستفاضة تشكل الأساس لوضع خطط عملية أو تنفيذية ملموسة نُشير إليها بخطط عمل لمنع العنف الجنسي المتصل النزاعات في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ركّزنا على الاهتمام الثابت منذ إنشاء الولاية، فإن البيان المشترك الموقع مع الحكومة وخطة العمل التي طورت بدعم من القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت تؤتي بعض النتائج الملموسة. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٤، خلال لفترة المشمولة بالتقرير، أدانت المحاكم العسكرية ١٣٥ فردا لارتكابهم جرائم تتصل بالعنف الجنسي، بما في ذلك إدانة ٧٦ عضوا في القوات المسلحة، و ٤١ عضوا في قوة الشرطة و ١٨ فردا من المجموعات المسلحة. وبصورة حاسمة، تتضمن خطة عمل القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعهدات محددة وقعّها كبار القادة، حيث ألزموا أنفسهم شخصيا بمنع ارتكاب العنف الجنسي والتصدي له باتخاذ سلسلة من الإجراءات. وعمل ذلك على تعزيز المسؤولية الفردية ومسؤولية القيادة.

وفي عدد من الحالات، أدت الإجراءات المتخذة للتصدي للعنف الجنسي إلى إصلاحات مؤسسية وهيكلية كبيرة داخل المؤسسات الأمنية، وكذلك زادت من عدد المحاكمات والإدانات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنشأ الجيش الوطني هيكلا رفيع المستوى ومكرسا في شكل هيئة في القوات المسلحة لضمان تنفيذ خطة العمل المعنية بالعنف الجنسي. وبصورة مماثلة، أنشأ الجيش الوطني في كوت ديفوار لجنة معنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تضمنت ضباطا من الرتب العليا في الجيش، والدرك والشرطة لمراقبة استجابة المؤسسات.

منذ عام ٢٠١٣، ما برح فريق الخبراء ينشر خبيرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم جهود العدالة العسكرية، بما في ذلك في إطار خلية دعم المحاكمات. وفي غينيا، يقدم فريق الخبراء الدعم التقني لفريق من القضاة المحليين أنشئ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد أنصار المعارضة والمحاكمة على تلك الجرائم، بما في ذلك على الأقل ١٠٩ حالات من حالات العنف الجنسي. وقد أدى ذلك إلى إصدار ١٦ لائحة اتهام، تضمنت توجيه اتهامات ضد مسؤولين عسكريين من ذوي الرتب العليا، ومؤخرا شملت الرئيس السابق داديس كامارا. ويمثل ذلك فرصا نادرة حيث تم توجيه اتهام إلى رئيس دولة سابق من خلال عملية وطنية بالكامل.

وفي عدد من البلدان ذات الأولوية، أنشأت الشرطة أو عززت وحدات متخصصة تتناول الجرائم المرتكبة ضد النساء

والأطفال، بمن فيها جرائم العنف الجنسي، على سبيل المثال، تدعم ولايتنا إنشاء وتفعيل هذه الوحدة المتخصصة في قوة الدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن اعتبار هذه المبادرات نقطة بداية وتتيح مجالات للمزيد من الإصلاحات الأساسية داخل تلك المؤسسات. وإن عملية التفحص التي تجري خلال حملات التجنيد وقبل دمج المجموعات المسلحة في القوات المسلحة بهدف استبعاد الذين ارتكبوا جرائم عنف جنسي أو تلقوا أوامر بارتكابها تمثل تحولا هاما جدا في المواقف والممارسة وتسهم في إضفاء الطابع الاحترافي على القطاع الأمني.

كذلك من الواضح أنه حيثما فشلت عمليات إصلاح قطاع الأمن أو عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أسهم ذلك في بعض الأحيان في ارتكاب جرائم العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، تلقينا تقارير عن ارتكاب العنف الجنسي في فترة ما بعد انتهاء النزاع داخل مجتمعات قام به مدنيون مزعومون. ولكن تبين في عدد من هذه الحالات أن الفاعلين كانوا مقاتلين سابقين تم تسريحهم في ظل عملية مستعجلة من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثمة تحدٍ كبير آخر يتصل بالدمج غير الرسمي للمجموعات المسلحة في القوات المسلحة الوطنية. إذ يوجد جزء كبير من هذه المجموعات المسلحة مدرب تدريبا ضعيفا، وفي أحيان كثيرة ترتكب تلك المجموعات جرائم جسيمة تتعلق بحقوق الإنسان مما يمثل خطرا كبيرا على نزاهة ومهنية المؤسسات الأمنية الوطنية ويعرقل المساءلة عن جرائم العنف الجنسي.

بالإضافة إلى نقاط العمل المحددة التي أوجزتها هنا، أود أن أختتم كلمتي باقتراح أربع توصيات شاملة تتصل بإصلاح القطاع الأمني والعنف الجنسي في النزاع.

أولا، إن دور المؤسسات الأمنية في منع جرائم العنف الجنسي ربما يحسنه العمل بكد لإدماج اعتبارات العنف الجنسي بصورة مستمرة في عمليات إصلاح القطاع الأمني، وذلك بالنظر إلى العلاقة بين عمليات إصلاح قطاع الأمن والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ويشمل ذلك إشارة محددة من مجلس الأمن إلى منع أعمال العنف الجنسي في الأحكام المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن بلدان محددة، وأيضا في الأحكام ذات الصلة لأطر تنفيذ اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار.

ثانيا، ينبغي أن يعتبر منع جرائم العنف الجنسي وكفالة المساءلة عنها مؤشرا أساسا لمعايير نجاح إصلاح قطاع الأمن بأسره، وبهذه الصفة، ينبغي إدرجهما في رصد برنامج إصلاح قطاع الأمن وتقييم أطر تنفيذه.

ثالثا، علينا أن نضمن أن الدعم المتعددة الأطراف والثنائي والمساعدة المقدمة لإصلاح قطاع الأمن تشمل موارد محددة الهدف والتدريب بغية دعم مؤسسات الأمن الوطنية في تعزيز قدراتها لمنع جرائم العنف الجنسي والتصدي لها.

رابعا، ينبغي أن نكفل تمثيلا نسبيا للنساء في مؤسسات الأمن على جميع المستويات باعتباره الأساس لإنشاء قوات أمنية تحترم النساء والأطفال وتحميهم في أوقات الحرب والسلام.

وستظل الصلة بين إصلاح قطاع الأمن والعنف الجنسي إحدى أولويات تركيز ولايتي وجانبا رئيسيا لأعمال برنامجنا، فضلا برنامج فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي اضطلع بدور محوري في دعم مشاركاتنا مع السلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وغينيا وغيرها من الأماكن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بانغورا على بيانها.

اعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلن كلارك، اود أن اشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية وعلى إتاحة الفرصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما أود أن أعرب عن امتناننا لوفد نيجيريا ولكم على قيادتكم الشخصية بشأن هذه المسألة الهامة للغاية.

إن إصلاح قطاع الأمن مجال جديد نسبيا بالنسبة لنا، ولكن باعتبارنا رؤساء مشاركين لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن ومركز التنسيق العالمي في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجني باستمرار فوائد العمل الوثيق معا للمحافظة على السلام في الأوضاع التي تنطبق عليها ولايات مجلس الأمن. ويبرز القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) جوانب الأمن التي تكتسي أهمية خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فهو يؤكد على أمان السكان وحقوق الإنسان والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن. وهذه أسس ضرورية لسيادة القانون والسلام والتنمية المستدامة.

كما يقر الهدف المقترح ١٦، بشأن المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة للجميع لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بالصلات الهامة بين السلام والتنمية ويحث الدول الأعضاء على تعزيز سيادة القانون والأمن والعدالة. ويدعو أيضا إلى إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات. وهذا ينطبق أيضا على المؤسسات الأمنية المسؤولة عن تهيئة بيئة مأمونة وآمنة للشعوب والمجتمعات. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أبرز بشكل موجز العناصر الأساسية لنجاح تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في بيئات بعد انتهاء النزاع من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أولا، إن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأمد، وعلينا أن نفهم ونقبل أن إصلاح قطاع الأمن يتطلب على السواء بذل جهود متضافرة طول فترة ولاية عمليات الأمم المتحدة للسلام واستمرار الجهود الطويلة الأمد والدعم بعد عمليات السلام. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان ترتيب المهام المختلفة وتحديد أولوياتها على نحو استراتيجي. وقد أصبحت ولايات مجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن أكثر شمولا، مما يتطلب من عمليات الأمم المتحدة للسلام تنفيذ نطاق واسع بشكل متزايد من مهام إصلاح قطاع الأمن. ولكننا نعلم أيضا أن قواعد السلطة السلبية في أجهزة الأمن في بلدان بعد انتهاء النزاع أحد أكثر الجوانب التي تشكل تحديا لإعادة الإعمار والتحول بعد انتهاء النزاع. والواقع أنها أحد الأسباب الهيكلية التي قادت تلك البلدان إلى النزاعات العنيفة في المقام الأول. ففي أغلب الأحيان لدى الكوادر العسكرية والأمنية مصلحة ذاتية في التسويات السياسية التي تعقب اتفاقات السلام.

ولذلك، ليس من السهولة حل هذه التحديات. وهذا يعني أن تنفيذ نهج كلية نحو إصلاح قطاع الأمن من جانب الأمم المتحدة يتطلب تركيزا مستمرا على بناء الإرادة السياسية لإجراء إصلاحات ذات مغزى. وسيكون تقديم الدعم السياسي القوي من المجلس عاملا رئيسيا في ذلك الصدد، ولذلك فإن اقتراح السيد تيتوف لاحتمال التوصل إلى اتفاق اقتراح مثير للاهتمام فعلا. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة إلى دعم الجهود الوطنية لبناء القدرات التي ستستمر طوال الوقت بتوفير مصادر تمويل ثابتة وموثوقة. ولكي تكون تلك الجهود فعالة، يجب تنفيذها بطريقة مراعية لظروف النزاع وأن تكون جزءا من البرمجة الطويلة الأمد للمساعدة الإنمائية.

ثانيا، على الصعيد القطري، وكما بين السيد تيتوف، يجب أن يكون لدينا التوازن المناسب ومزيج من الخبرة التقنية والتوجيه، من ناحية، والمؤازرة السياسية، من الناحية الأخرى،

لكي يكلل إصلاح قطاع الأمن بالنجاح. ومن أجل أن تحدث الأمم المتحدة فرقا في هذا المجال، علينا إيجاد سبل لكي تعمل عمليات السلام بشكل وثيق مع الأفرقة القطرية بطريقة متكاملة، ويجب أن نسعى سعيا جديا لاستخدام مواردنا وقدراتنا الجماعية بصورة أكثر فعالية وبطريقة أكثر تأثيرا.

وعلى نحو ما أكد عليه التقرير الأخير للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/2015/449)، فإن تلك النهج المشتركة ضرورية لتعزيز الاتساق في مجال التنفيذ. ويسرنا أن نرى الإقرار في تقرير الفريق بأنه ينبغي تكفل ميزانيات البعثات توفير الأموال للبرمجة بغية دعم تلك الأعمال فضلا عن الإقرار بأن وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وضع جيد يمكنها من دعم عمليات السلام في ذلك الصدد. وكون المجلس دعا برنامج الأمم المتحدة لتقديم إحاطة إعلامية اليوم شهادة أخرى على أن أعمالنا البرامجية، التي تجمع بين الخبرة التقنية المطلوبة، جزء هام فعلا من تنفيذ الولايات المسندة إلى الأمم المتحدة.

وبالعمل معا، تكون الأمم المتحدة أكثر قدرة على إنجاز تلك الولايات الشاملة. فعلى سبيل المثال، فإن ربط دفع أجور الشرطة بتقديم الدعم لتحسين الخفارة المجتمعية بشأن المسائل المتصلة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس وبتحسين توظيف الكوادر وتدريبها يعتبر ذا مغزى كبير، وهو بالفعل يحقق نتائج إيجابية على أرض الواقع، على نحو ما نشهده في الصومال. فهناك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مركز التنسيق العالمي وإدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تنفيذ برنامج مشترك لسيادة القانون يشمل تدريب قوة شرطة بونتلاند وتوجيهها. ومن خلال ذلك البرنامج، نقوم بدعم ٢٥ ضابط شرطة، بمن فيهم ست نساء، يدرسون العلوم الجنائية بفضل مبادرة لتقديم منح دراسية للشرطة تنفذ بالشراكة مع جامعة ولاية بونتلاند. وهذه قد تبدو مبادرة صغيرة، ولكننا نستثمر في إعداد ودعم قيادة لقوة الشرطة تضع سلامة السكان وأمنهم في صميم خدمتها.

وفي حالة أخرى، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال مبادرة مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز التنسيق العالمي، أعاد نشر قوات للشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى بتقديم بدلات عامة للغذاء ودفع المرتبات. ومكنت تلك الجهود من استئناف أنشطة قطاع العدالة وقلصت حالات النهب، بما في ذلك النهب المسلح، في البلد.

ثالثا، ولكي يكلل إصلاح قطاع الأمن بالنجاح، يجب أن تكون لدينا استراتيجية متسقة فيما بين جميع الأطراف الفاعلة التي تدعم هذه الاستراتيجية – بدءا بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وانتهاء بالدول الأعضاء الأخرى – والملكية الكاملة لأصحاب المصلحة الوطنيين وقيادهم والتزامهم السياسي. ويتطلب إنجاح إصلاح قطاع الأمن الدعم والاستثمار من الدول الأعضاء، سواء من خلال الدعم الإنمائي أو تقديم الحكومة للموظفين أو التعاون المباشر لتوطيد جهود الأمم المتحدة واستكمالها.

وقد خرجنا بالكثير من الدروس خلال العقود الماضية في هذا الصدد – وعلى سبيل المثال، من أفغانستان. وفي أماكن أخرى، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال، حيث ينشط العديد من الجهات الفاعلة، تعلمنا أيضا أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين جهود التنسيق بين الكيانات الإقليمية والأمم المتحدة لتعزيز تأثيرنا الجماعي.

وداخل منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يبدأ التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية بمجرد إنشاء مجلس الأمن لولايات تتعلق بإصلاح قطاع الأمن وينبغي أن يكون مرتبطا بالتخطيط المشترك الذي يضطلع به مركز التنسيق العالمي،

والذي يشمل الجوانب الهامة لإصلاح هذا القطاع، ولا سيما بشأن إصلاح الشرطة. وإنني أتفق تماما مع ما ذكره السيد تيتوف من أن إصلاح قطاع الأمن لا يقتصر على قطاع الدفاع.

ولكي تكون الإصلاحات مستدامة، يتعين مواءمة البرامج المشتركة مع خطط التنمية الوطنية والميزانيات الوطنية. وأود أن أضيف أيضا أن العمل المشترك طوال فترة بقاء البعثة سيساعد أيضا الأمم المتحدة على إدارة عمليات انتقال سلسة لدى انسحاب البعثات

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ترجمة إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع إلى نتائج ملموسة يشعر رجل الشارع العادي بأثرها على الفور. وكما ذكرت من قبل، فإن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل. غير أنها تمثل في نظر البرنامج الإنمائي الأولوية الأولى خلال فترة وجود عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويجب أن ننظر إلى الأمن في السياق الأوسع لتهيئة بيئات آمنة وخالية من المخاطر للمجتمعات والأفراد، ولا سيما النساء، ومن منظور تيسير المشاركة الشعبية في الجهود الرامية إلى تعزيز وإصلاح المؤسسات الأمنية.

ويجب علينا أيضا أن نولي المزيد من الاهتمام للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتوفير الأمن للمرأة، كما أشارت الممثلة الخاصة بانغورا. وعلى الرغم من أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ما زلنا نرى مستويات مرتفعة من العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع، وللأسف، مستويات عالية من الإفلات من العقاب. وتلك الحالات تحتاج إلى استجابة شاملة ومنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولن نتمكن من إرساء الأساس لسيادة القانون والسلام والتنمية المستدامة إلا بتعزيز أمن الناس وسلامتهم وحقوق الإنسان والرقابة الديمقراطية في القطاع الأمني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الوفد النيجيري على عقد جلسة اليوم بشأن مسألة إصلاح قطاع الأمن ونحن ممتنون أيضا للأمين العام المساعد تيتوف والأمينة العامة المساعدة ناكاميتسو والممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية.

إن إصلاح قطاع الأمن هو أحد أهم عناصر حفظ السلام خلال فترة ما بعد الصراع. واتخاذ تدابير ذات صلة لا يساعد فحسب في تحقيق المصالحة الوطنية، ولكن أيضا في ضمان أمن مؤسسات الدولة، وبالتالي تعزيز الحماية الفعالة للمدنيين وتوطيد الاستقرار ومنع اندلاع العنف مجددا.

ومما لا شك فيه أن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يتم في سياق عمليات إعادة البناء الأوسع نطاقا، بما في ذلك بذل مجموعة من الجهود على الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واتباع نهج كلي هو السبيل الوحيد لتوفير الأمل في السلام والأمن الدائمين. ونجاح إصلاح قطاع الأمن يتوقف، أولا وقبل كل شيء، على ملكية الحكومات الوطنية وعزمها على بذل جهود مسؤولة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وأولويات وطنية في هذا المجال.

وكان الافتقار إلى التقدم في إصلاح قطاع الأمن أحد الأسباب الأساسية لتصاعد النزاع المسلح في جنوب السودان، حيث انقسمت القوات المسلحة الوطنيةإلى معسكرات متحاربة. وكان من الأمثلة السلبية الأخرى لذلك الحالة السابقة على الانقلاب العسكري الذي وقع في جمهورية أفريقيا الوسطى في ربيع عام ٢٠١٤، حيث لم يكن تشكيل قوات الجيش والشرطة مجسدا للتكوين العرقي ولا الديني للسكان. كما

أنها كانت تفتقر إلى المعدات والتدريب، وذلك جزئيا بسبب مخاوف الرئيس السابق بوزيزي من أن يهدد ذلك سلطته.

ومن المؤسف أنه في عدد من حالات البلدان التي تعاني من حالات صراع، أنها لا تستطيع، من دون دعم خارجي، ضمان الأمن وإعادة بناء مؤسسات دولة فعالة ولديها مقومات البقاء. وفي هذه الحالات، فإن المساعدة من المجتمع الدولي تكون بالغة الأهمية. وينبغي الاسترشاد في تقديم هذه المساعدة بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك موافقة البلد المضيف واحترام سيادته الوطنية واستقلاله السياسي. وهذه الجهود يجب أن تركز أيضا على تعزيز القدرات الوطنية، استنادا إلى الحالة المحددة للبلد.

وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في تنسيق جهود إصلاح قطاع الأمن والاتفاق عليها، حيث أن لديها مجموعة متنوعة من الأدوات الفعالة. وأنا أقصد في المقام الأول بعثات حفظ السلام المأذون بها من مجلس الأمن حيث تشمل الولايات المتعددة الجوانب لحفظة السلام مهام تهدف إلى المساعدة في إصلاح قطاع الأمن وفي جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة بناء هياكل حفظ النظام والقانون وسيادة القانون بوجه عام. وصندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام يقومان أيضا بعمل ممتاز في هذا المجال. والتكامل بينهما يزيد إلى حد كبير من فرص إنشاء هيئات للأمن الوطني على أسس سليمة بما يكفل خضوعها للمساءلة واتصافها بالمهنية.

وفي السياق الحالي، ثمة حاجة أيضا إلى مراعاة الجوانب الإقليمية للصراعات والطابع العابر للحدود للتهديدات في الحالات التي قد يؤدي فيها تصاعد العنف في بلد ما إلى إشعال فتيل العنف في البلدان المجاورة، بل في المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، من المهم للغاية إقامة تعاون بين دول المنطقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات وخبرات الخطوط الأمامية وتوفير الموارد لضمان سرعة وفعالية الاستجابة في التصدي للتهديدات الناشئة.

في الختام نود أن نؤكد على التزام الاتحاد الروسي بتطوير التعاون الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام وتزويد أفراد حفظ السلام بما يلزم من خبرات ومعدات، بما يشمل توفير تدريب متقدم لحفظة السلام على معايير الأمم المتحدة.

السيدة موروموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد ديمتري تيتوف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع زينب حواء بانغورا والسيدة إيزومي ناكاميتسو، المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رؤاهم الثاقبة وعلى الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها إلى مجلس الأمن.

خلال مناقشة المجلس بشأن إصلاح قطاع الأمن في العام الماضي (انظر S/PV.7161)، دعونا الأمم المتحدة إلى أن تفعل المزيد لمساعدة الدول الخارجة من الصراع في إصلاح أجهزة شرطتها وقواتها العسكرية. ونادينا بتعزيز الجهود المبذولة من أجل ضمان أن تكون المؤسسات الأمنية في بيئات ما بعد الصراع مصدرا للأمن والأمان والثقة، وليس للابتزاز والخوف. وبعد مرور أكثر من عام على تلك المناقشة واتخاذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، يمكننا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نقوم بما يكفي لوضع القرار موضع التنفيذ. هل أصبحت أصوات النساء والشباب والمجتمع المدني مسموعة بالقدر الكافي لدى القائمين على جهود إصلاح قطاع الأمن؟ هل عملية الفرز فعالة بالقدر الكافي لمنع من ارتكبوا جرائم اغتصاب واعتداء من الانخراط في صفوف الشرطة والجيش؟ هل هناك تحسن في تلبية احتياجات البلدان المعنية؟

وكما قيل مرارا، فإن كفالة الملكية الوطنية لعمليات إصلاح قطاع الأمن أمر ضروري. ولتحقيق النجاح، فإن السلطات الوطنية يجب أن تتصدر جهود الإصلاح وأن تقودها وتمسك بزمامها. ويمكن للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المساهمة في الميدان أن تساعد الحكومات في جهودها لتحقيق هدف واضح يتمثل في إنشاء هياكل أمنية وطنية فعالة وقابلة للمساءلة وتحترم حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة اتفاق إدارة عمليات حفظ السلام التي ترمي إلى المساعدة في تحسين تنسيق المسؤوليات بين الأمم المتحدة والحكومات الوطنية.

وكما سمعنا في هذا الصباح، فإن الموضوع نفسه واسع النطاق، ولا يمكنني تناول جميع المسائل.

وأود أن أتناول عددا قليلا منها فقط، بدءا بمسألة الثقة.

بينما يمكن أن يكون الضغط هائلا لإعادة بناء مؤسسات القطاع الأمني مع خروج البلد من الصراع، فإنه يجب على الحكومات ضمان شمول أنشطة إصلاح هذا القطاع لجميع شرائح المجتمع واستجابتها لشواغل الجميع، بما في ذلك الفئات الأكثر تضررا وضعفا. ويشكل ذلك أفضل وسيلة لضمان الملكية المشتركة للإصلاح ومنع ظهور المظالم التي طال أمدها مجددا في مرحلة لاحقة. ويمكن للدعم المقدم في صورة مساع حميدة للأمم المتحدة أن يكون مفيدا في هذا الصدد.

وكون قوات الجيش أو الشرطة المحلية مكونة حصرا من عرق واحد أو قبيلة واحدة أو أتباع عقيدة واحدة في مجتمعات محلية متعددة الأديان والأعراق سيؤدي حتما إلى الإضرار بحيادها والتشكيك في استعدادها لحماية جميع أفراد المجتمع المحلي. وسيؤدي أيضا إلى إثارة المخاوف والشكوك في وجود تحيز، على سبيل المثال، في حالات مثل أعمال العنف التي شهدناها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالمثل، ستثير قوة شرطة أو هيئات ادعاء عام مؤلفة حصرا من الذكور شواغل ومخاوف مشروعة لدى النساء تتعلق بسلامتهن وأمنهن، وستمنع حتما المرأة من الشكوى من أعمال العنف الجنسي والاغتصاب وغيرها من أشكال الانتهاكات. ولذلك، يشكل إدماج منظور جنساني في إصلاح قطاع الأمن مسألة ثقة في تلك الهيئات وفي الإصلاح نفسه. كما يجب أن يصبح المنظور الجنساني جزءا من العمل اليومي للقوات المسلحة والشرطة ومؤسسات حفظ القانون والنظام. ويجب أن يجعل تلك المؤسسات أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة، وأن يعزز الثقة الشعبية فيها ويحسن الفعالية الكلية لإصلاح قطاع الأمن. ويجب تنفيذ برامج محددة تهدف إلى منع التحرش الجنسي والعنف الجنساني بما يكفل للمرأة بشكل عام والنساء اللاتي يخدمن في القوات المسلحة والشرطة الأمان وإمكانية اللجوء للعدالة في حالات الاعتداء. ويجب أيضا وضع آليات لحماية الشهود والضحايا.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية خطة عمل الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام، فضلا عن المجموعة الكاملة من التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن، بما في ذلك المسألة التي أشارت إليها اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام. فهي توفر سبلا عملية للمضي قدما، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسير فيها، بدعم من الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين، والبلدان التي تنفذها.

وتشكل العدالة والمساءلة عاملين آخرين مرتبطين بإصلاح قطاع الأمن وعنصرا أساسيا لاستمرارية إصلاح قطاع الأمن. وهما جزء لا يتجزأ من جهود السلام والمصالحة. وإذا لم يجر التصدي لعدم المساءلة عن جرائم الماضي، فإن ذلك يمكن أن ينكأ الجروح القديمة، وبالتالي تجدد الصراع وإفشال الجهود التي يبذلها أي بلد خارج من الصراع. ومن ثم، يجب أن ينطوي إصلاح قطاع الأمن، في جملة أمور، على تدريب جيد في مجال حقوق الإنسان وعلى التوجيه واتباع سياسات قائمة

على بذل العناية الواجبة، فضلا عن نشر ثقافة المسؤولية الفردية في صفوف أفراد قطاع الأمن، من أعلى الرتب إلى أدناها ومن أدناها إلى أعلاها، عن إساءة استعمال المنصب، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي البلدان المنكوبة بدورات أعمال عنف متكررة، من المعروف أن أفراد قوات الأمن ينخرطون في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ويقترفون جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل والإعدام بدون محاكمة والاغتصاب الجماعي والتعذيب والاعتقالات التعسفية والاختطاف. ولذلك ينبغي أن تشكل آليات الفرز عنصرا رئيسيا في اختيار أفراد القوات من أجل قطع الصلة بانتهاكات الماضي وتشكيل قوات منضبطة تحترم حقوق الإنسان وتحمي المدنيين لا أن تعتدي عليهم. إن تطهير صفوف القوات يساعد أيضا في تعزيز الثقة بين السكان المحليين والقوات المسلحة والشرطة، فضلا عن ثقة العامة في عدم النكوص عن الانتعاش الذي حصل بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتطبيق إجراءات للفرز ولبناء قطاع أمن خال من تجنيد الأطفال وأعمال العنف الجنسي. ونشجع الحكومة على مواصلة تطوير التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويجري حاليا تنفيذ عمليات تحقق وفرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تجري الاستعدادات لعقد انتخابات وطنية. والضغط لكي تكون القوات المسلحة حاضرة ومستعدة لتوفير الأمن للشعب خلال هذه الفترة الانتقالية الحيوية لا ينبغي أن يؤدي إلى المساومة على سلامة الجنود. ووفقا للقرار ٢٢١٧ (٢٠١٥)، يتعين على السلطات الانتقالية أن تحقق بسرعة في مزاعم الانتهاكات والاعتداءات من أجل مساءلة الجناة وضمان إقصاء المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من قطاع الأمن. وهذه يقينا مهمة صعبة وتظل مساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مهمة في هذا الصدد.

إن تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الوطنية وبعثات حفظ السلام، وكذلك مع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، يسهم في نجاح عملية الفرز. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بالجهود المبذولة في كوت ديفوار، حيث تعكف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية على تحديد أطر مرجعية لفرز أفراد الشرطة.

وأخيرا، يتطلب نجاح إصلاح قطاع الأمن تصورا واضحا لمدى فعالية تدابير معينة وتحديد ما يصلح وما لا يصلح في حالة معينة، وأفضل طريقة لتجنب الوقوع في أخطاء متكررة في هذه العملية. ولتنفيذ أدوات الرصد، مثل مجموعات المؤشرات والمقاييس على غرار تلك التي جرى اتباعها في كوت ديفوار وليبريا، دور هام في ضمان الفعالية والأهمية المستمرة للدعم المقدم للحكومات الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن أن يتيح التركيز بشكل خاص أثناء زيارات مجلس الأمن على المسائل التي يثيرها الممثلون الخاصون للأمين العام، فضلا عن جلسة الإحاطة السنوية المغلقة التي تعقدها إدارة عمليات حفظ السلام بشأن تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، كما اقترحت ذلك الرئاسة النيجيرية في مذكرتها المفاهيمية (S/2015/614، المرفق)، مجالا مفيدا للمناقشة وتبادل الآراء بشأن الدروس المستفادة.

وفي الختام، دعونا لا ننسى النهج الكلي الطويل الأجل على نطاق المنظومة، كما أكدت عليه المديرة المساعدة للبرنامج الإنمائي، فضلا عن الروابط الأساسية بين عمليتي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وإذا فشلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

أو إذا تم القيام بها بشكل جزئي أو غير مكتمل، سيكون من الصعب إجراء إصلاح وطيد ودائم لقطاع الأمن.

السيد الحمود (الأردن): أشكر كلا من الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية السيد ديمتري تيتوف؛ والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة إيزومي ناكاميتسو؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع السيدة زينب بانغورا على إحاطاتهم الإعلامية، كما أشكر نيجيريا على تنظيمها لجلسة اليوم.

وفرت المناقشات السابقة لمجلس الأمن المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV.7161) كما من المعرفة حول أهمية هذا المفهوم في حالات ما بعد انتهاء النزاع ومدى إسهامه في بناء الدولة الحديثة التي تلتزم بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والحيلولة دون السقوط مجددا في النزاع. ولقد أفضت تلك المناقشات وبجهود مُقدرة من نيجيريا لاتخاذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) الذي يعد أول قرار قائم بذاته حول إصلاح قطاع الأمن. وفي الوقت الذي نجتمع فيه اليوم لنتابع تنفيذ هذا القرار، فإننا نؤكد على ضرورة النظر إلى مناقشات مجلس الأمن حول إصلاح قطاع الأمن في سياق تكاملي مع المناقشات التي تدور حول هذا الموضوع في الجمعية العامة، وذلك في لجنة عمليات حفظ السلام.

لقد عبرنا في السابق عن موقف الأردن من مفهوم إصلاح قطاع الأمن في إطاري حفظ السلام وبناء السلام، وأكدنا على أن انخراط الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع يجب أن يستند دوما لمبادئ أساسية، وفي مقدمتها التأكيد على المسؤولية الأساسية للدولة المضيفة في توفير الأمن، واحترام الملكية الوطنية لعملية الإصلاح واحترام الحق السيادي للدول في تنسيق المساعدات وتحديد النهج وأولوياتها الوطنية مع ضرورة استرشاد السلطات الوطنية باحتياجات السكان وتطلعاتهم، ولكننا نرغب اليوم في التركيز على التحديات الجديدة التي تواجه جهود الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن في ضوء تعقد وازدياد عدد ولايات حفظ السلام التي تتعامل مع هذا الموضوع.

وأرغب هنا في أن أشكر نيجيريا على المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2015/614، المرفق) التي حددت فيها وبدقة بعض تلك التحديات التي يجب علينا النظر فيها حتى نتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي من إصلاح قطاع الأمن، وهو بناء هيكل أمني مستدام يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة ويراعي سيادة القانون والمعايير الدولية والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

إن ضمان انخراط حقيقي وفعال لمجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد النزاع يكون من خلال بناء علاقة رباعية تعاونية وشفافة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام والأمانة العامة والدول المضيفة، وتحديدا عند التشاور حول صياغة وتجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

لا يمكننا أن نغفل الطابع السياسي لإصلاح قطاع الأمن في الدول التي تتعافى من آثار النزاع. ويمكننا أن نلاحظ بوضوح استخدام إصلاح قطاع الأمن كجزء أساسي من العملية السياسية الأوسع أو في خطط الوساطة الرامية إلى إطلاق حوار وطني وتحقيق حل سياسي في كثير من الحالات المطروحة على جدول أعمال المجلس. وعليه، فإننا ندعو إلى تعزيز التنسيق وتكامل الجهود بين إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية، والاستفادة من تقييم الأخيرة للمشهد السياسي وموقف الأطراف الأساسية وأصحاب المصلحة في كل حالة. كما ندعو إلى العمل على تضمين مفهوم إصلاح قطاع الأمن في خطط ومقترحات وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتحدة.

ونأمل أن يأخذ رؤساء البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمبعوثون الخاصون للأمين العام تلك الخطط

بعين الاعتبار وأن يعملوا على توظيف علاقاتهم مع أصحاب المصلحة في حالات النزاع وما بعده، وذلك لضمان تحقيق إصلاح قطاع الأمن. كما نأمل أن تتم الاستفادة قدر الإمكان من عمل وحدة إصلاح قطاع الأمن وتوفير الدعم اللازم لها وذلك للتمكن من توفير الإرشاد اللازم حول الموضوع وإعداد التوجيهات والقدرات المدنية ووضع آليات التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويمكن لمجلس الأمن الانخراط بشكل أكثر فعالية في إصلاح قطاع الأمن، وذلك من خلال صياغة ولايات عمليات حفظ السلام بوضوح وإعطاء إصلاح قطاع الأمن الأولوية في عمليات حفظ السلام التي تتطلب أن يكون عنصرا رئيسيا في الولاية. من شأن ذلك أن يساعد على ضمان تفسير دقيق للولاية من قبل حكومات الدول المضيفة وضمان تطبيق دقيق من جانب اللجان المعنية في الأمم المتحدة لمستلزمات المنظمة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. كما يمكن لمجلس الأمن المساعدة في معالجة التحديات غير التقليدية التي تواجه إصلاح قطاع الأمن من خلال تركيز اللجان المعنية بمكافحة الإرهاب على موضوع الاستهداف المتعمد من الجماعات الإرهابية لجهود بناء الدولة الحديثة والمؤسسات الأمنية الجديدة في الدول التي تتعافى من النزاع. ويمكن للمجلس أيضا التأكد من أن أنظمة الجزاءات تساعد في توفير البيئة اللازمة لنجاح جهود إصلاح قطاع الأمن، وخصوصا في المواضيع التي تتعلق بحظر الأسلحة ومراعاة الاستثناءات المتاحة من عمليات الحظر الموجهة إلى دعم المؤسسات الوطنية.

ختاما، نرى أن للأمم المتحدة دورا هام في حشد الدعم الدولي لخطط إصلاح قطاع الأمن في الدول التي تتعافى من النزاعات والتي تمر بمرحلة انتقال سياسي، وذلك من خلال تسليط الضوء على إصلاح قطاع الأمن في اجتماعات مجموعات الأصدقاء أو مجموعات الدعم الدولية التي تركز على الاحتياجات الوطنية للدول المضيفة وبناء على طلبها. ولا بد أيضا من حض الدول على توفير الدعم لقطاع الأمن بما يساعد في توفير التدريب والدعم المالي والتقني والتشريعي، كما يمكن أيضا للأمم المتحدة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتبادل الخبرات معها.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة وعلى قيادتكم الشخصية وقيادة الوفد النيجيري بشأن مسألة النهوض بإصلاح قطاع الأمن. من الضروري والمناسب أن يشدد مجلس الأمن على دور إصلاح قطاع الأمن في جعل المؤسسات المحلية أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة وتعزيز شعور بالسلامة والأمن وتوفرهما فعلا. وأود أيضا أن أشكر الأمينين العامين المساعدين تيتوف وناكاميتسو والممثلة الخاصة بانغورا على إحاطاتهم الإعلامية.

وكما أكد مجلس الأمن مجددا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عندما اعتمد أول قرار على الإطلاق يركز فقط على إصلاح قطاع الأمن (القرار ٢١٥١ (٢٠١٤))، فإن هذا الإصلاح يشكل جانبا أساسيا من جوانب المنع، والتركيز على منع نشوب النزاع أو الانزلاق مجددا فيه أمر علينا جميعا أن نفعل المزيد بشأنه وأن نصبح أفضل في القيام به. يساعد إصلاح قطاع الأمن على بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة وتتسم بالفعالية والكفاءة ويوفر ركيزة للقدرة على الصمود في الدول الهشة. كما يوفر الأساس لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. لقد شدد القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) عن حق على الملكية الوطنية؛ وفي الواقع، حقق بعض أكثر بعثات مجلس الأمن تعقيدا، مثل بعثتيه في كوسوفو وتيمور - ليشتي، نجاحا نتيجة التزام السلطات الوطنية بتحقيق الإصلاحات في شراكة مع المجتمع الدولي. وفي ليبريا، أسفرت الجهود عن زيادة في عدد النساء العاملات في قطاع الأمن والتركيز بقوة على

الخفارة المجتمعية وزيادة التدريب في مجال حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية. واتبعت سيراليون نهجا كليا إزاء إصلاح قطاع الأمن يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنشاء محكمة خاصة وإصلاح المؤسسات الأمنية.

غير أننا شهدنا أيضا، على سبيل المثال في التاريخ الحديث لجمهورية أفريقيا الوسطى، أنه عندما يفتر الاهتمام قد يتلاشى التقدم أيضا. أطلقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حملة قوية لإصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠٠٨، بدءا بتقييم دولي لاحتياجات البلد في مجال إصلاح قطاع الأمن وتحديد جدول زمني لتحقيق أهدافه المتعلقة بقطاع الأمن. وفي حين أن الحكومة كانت تحرز تقدما، إذ نفذت حوالي ٧٠ في المائة من الخطة خلال سنة، فقد كانت برامجها مكلفة ماليا وصعبة سياسيا. وتعثرت. وبدلا من متابعة عملية الإدماج التي كانت ضرورية، احتفظت الحكومة بمواردها، و لم تدمج الشرطة والجيش بشكل كامل أبدا، وتركت العملية تسقط فريسة للوصاية السياسية والجدل البيروقراطي الداخلي، وهو ما أسهم كله في أعمال العنف التي تصاعدت مرة أخرى في عام ٢٠١٢.

إن مواصلة إصلاح المؤسسات الأمنية ليس بالغ الأهمية لجعل الناس آمنين فحسب، بل ولمنع الانزلاق مجددا في الحرب. الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن أساسية، لكن لا ينبغي أن تعني أن يصبح المجتمع الدولي بصفة عامة، أو مجلس الأمن بصفة خاصة، سلبيا مع مرور الوقت. حينما تبدأ ذاكرة التراع في التلاشي، وتواجه الحكومات المضيفة أصعب التحديات، تكون علينا مسؤولية خاصة لدعم مبادرات قطاع الأمن وتشجيعها والضغط من أجل استكمالها.

ونرحب بالفكرة التي طرحها الأمين العام المساعد تيتوف بشأن إبرام اتفاق لإصلاح قطاع الأمن بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة. عندما يفتر تركيز الحكومة على إنجاز الإصلاحات، تقع علينا مسؤولية استخدام مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام لتذكير القادة الوطنيين بما عليهم في هذا الاتفاق. ليس هناك سوى أماكن قليلة حيث يمثل الانزلاق مجددا في دائرة التراع مسألة أكثر إلحاحا من جنوب السودان. لقد شهدنا الدمار الذي جلبته الحرب على قطاع الأمن في البلد، بل وعلى كل قطاع آخر. البلد الجديد، الذي كان ذات يوم مصدرا للآمال الكبار، أصبح كارثة إنسانية مؤلمة ومروعة. ترتكب الجرائم التي تهز الضمير ضد شعب جنوب السودان وترتكب مع الإفلات من العقاب. لقد حان الوقت ليضع القادة حدا للمجزرة. تقف المنطقة وأصدقاء جنوب السودان صفا واحدا.

إن الخيار الذي تواجهه الحكومة واضح، ويتحتم علينا أن نجعل عواقب عدم اختيار طريق السلام على القدر نفسه من الوضوح. ويجب علينا أن نفعل ذلك دعماً للمنطقة، ودعماً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعماً لشعب جنوب السودان، ودعماً للسلام. لقد دمّرت الحرب جنوب السودان. فجعلت الأمل يذوي؛ وأحدثت نكسة في جيل واحد؛ يجب أن تنتهي، ويمكن أن تنتهي. وعلى الرغم من أننا نأمل جميعاً أن توقّع حكومة جنوب السودان على اتفاق السلام المطروح على الطاولة، فمن مسؤوليتنا الجماعية أيضاً أن نتخذ إجراءات إذا لم تفعل ذلك. لا يوجد خيار آخر. والإبقاء على الوضع الراهن ليس إلا وصفة لمزيد من الاغتصاب، ومزيد من القتل، ومزيد من الجوع، ومزيد من الدمار. وقد حان الوقت لنا كي نمضي قدماً معا لجعل الخيارات التي تواجه الأطراف واضحة بشكل لا لبس فيه، ولتوضيح التزامنا بالقدر نفسه من الجلاء بأن يكون الذين يرفضون السلام ويختارون طريق الحرب عرضة للمساءلة.

وللشرطة دور متزايد في عمليات السلام وتنمية مؤسسات الحكومة المضيفة، بحيث تصبح قادرة على تولّي زمام مؤسسات إنفاذ القانون، وتنفيذ مهام حماية المدنيين الحساسة في كثير من الأحيان. ويمكننا وينبغي لنا تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام التابعة لنا، من خلال توفير المزيد من

التدريب والمعدات المؤسسية لوحدات الشرطة الأجنبية وفرادى مستشاري الشرطة، والأهم من ذلك زيادة مشاركة المرأة في قوات الأمن. ورأينا في دارفور، بوجود وحدة شرطة مشكّلة من الإناث فحسب، أن زيادة عدد النساء في أدوار الشرطة تنهض بالأمن وتساعد على بناء الائتمان والثقة في القوات الأمنية.

وينبغي إشراك المجتمع المحلي برمته في مبادرات إصلاح قطاع الأمن، بدلاً من تهميشه فيها. ونرحب بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا في العمل مع الحكومات لجعل مؤسساتها أكثر فعالية ومساءلة. ولمشاركة المرأة في الخدمات الأمنية ما بعد النزاع أهمية حاسمة في تهيئة الهياكل التي تتمتّع بالتمثيل والثقة والشرعية والقدرة على تلبية الاحتياجات الأمنية للجميع. واستثمارنا الجماعي في المساعدة على تعزيز القطاعات الأمنية هو استثمار في إيجاد شركاء يمكن الاعتماد عليهم ليس لمجرد بناء مجتمعات آمنة ومستقرة في الوطن، ولكن أيضاً للقيام بدور نشط في دحر التهديدات عبر الوطنية في كل مكان. إنه استثمار في الحماية من نشوب النزاعات، واستثمار في تحقيق السلام والاستقرار.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نيجيريا على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام جدا. وأنا في غاية السرور لإعادة تناول هذا الموضوع في المجلس، حيث من الأهمية بمكان إجراء هذه المناقشة بشأن إصلاح قطاع الأمن. ونحن نشارك الأعضاء الآخرين في المجلس الترحيب بالأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ديمتري تيتوف. ونرحب أيضاً بالسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الأمينة العامة المساعدة والمديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن إصلاح قطاع الأمن هو بالفعل جانب هام من جوانب عمليات السلام المتعددة الأبعاد. وحينما تستلزم عمليات حفظ السلام إنشاء قطاع أمني فعال ومهني ومسؤول، فإن إصلاح قطاع الأمن هو واحد من العناصر الحاسمة لأسس السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على النقطة التي سبق وأشار إليها المتكلمون الآخرون، الذين أكدوا أن إصلاح قطاع الأمن يجب أن يستند إلى الملكية الوطنية لكي يكون ممكناً. ومن المسلّم به أيضاً أن إصلاحات قطاع الأمن التي تتسم بالنجاح والاستدامة والقيادة الوطنية تتطلب جهوداً مركّزة وموارد مخصصة وتضافر الإرادة السياسية من جميع الأطراف المعنية.

وفي أنغولا، بغية كفالة نجاح إصلاح قطاع الأمن، أنشئ إطار قانوني للحوار الوطني بشأن إصلاح قطاع الأمن. فهو يشمل برنامجاً للتدريب التقني والمهني للأفراد المسرّحين، وتعزيز التدريب للمحاربين السابقين في مجال تنظيم المشاريع بوصف ذلك وسيلة لتعزيز الإدماج الاجتماعي في المجتمع المدني لآلاف الرجال والنساء الآتين من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي جرى تنفيذها في البلد، ولا سيما في نهاية حرب أهلية طويلة. وأمكن أيضاً في تلك العملية المستمرة، من خلال تجنيد المنضمّين الجدد إلى الجيش والشرطة، إشراكهم في عملية فعالة لبناء الدولة بما أنهم مدرّبون على القيام بدور لا يقتصر على الأمن فحسب، ولكن إشراكهم أيضاً في أشكال مختلفة من عملية بناء الدولة الجارية في البلد.

ونشدد على أن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يستند إلى الالتزامات القائمة على المشاركة، وتضمينه تضمينا كاملا لأوسع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، من المهم تعزيز قدرة البلد المضيف على وضع الإصلاحات وإدارتها وتنفيذها، وهي الاصلاحات التي ينبغي أن تتمتع بالمرونة وقابلية التكيف، وتكون مفصّلة لتلبية احتياجات البلد وشواغله بعد انتهاء النزاع.

إن القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) – وهو أول قرار قائم بذاته لمجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن – لهو قرار تاريخي

له تأثير على مجموعة واسعة من الولايات المسندة إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة. ويظلّ التحدي الرئيسي في إصلاح قطاع الأمن كامناً في قصور الإرادة السياسية للإصلاح، كما رأينا في مختلف البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. لذلك، يجب أن ندرك أنّ إصلاح قطاع الأمن في بلد ما هو مسعى سياسي ويجب ألاّ يُعامل على أنه مسألة تقنية بحتة. وبالتالي، يجب أن تضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة أن يشارك الممثلون الخاصون للأمين العام، في مرحلة مبكرة من البعثة قدر الإمكان، ومن خلال مساعيهم الحميدة، في الحوار السياسي المكثف بشأن إصلاح قطاع الأمن في البلد الذي عُينوا فيه. ولا يزال إصلاح قطاع الأمن يشكل أداة حاسمة الأهمية ليس فحسب من أجل منع نشوب النزاعات في الدول في مرحلة ما بعد النزاع، ولكن أيضاً في منع أعمال العنف في مرحلة ما بعد الانتخابات كالتي نراها الآن في بوروندي.

إن الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إصلاح قطاع الأمن، كما هو الحال مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، كانت في الماضي أساساً سليماً مكّن من تنفيذ عمليات شاملة لإصلاح قطاع الأمن مع تطوّر تنسيق تبادل المعلومات إلى تقسيم فعال للعمل. وعند تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في الميدان، ينبغي لتلك الشراكات أن تشكل الأساس الذي يكفل بموجبه الممثلون الخاصون للأمين العام أن يتم التنسيق الشامل لعملية إصلاح قطاع الأمن مع تبادل المعلومات، ومن ثم التوصل إلى تقسيم فعال للعمل. والإرشادات التقنية والمبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة المدمجة في عملية إصلاح قطاع الأمن يمكن تحسينها من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء، بهدف أن تواصل الأمانة العامة استكمال المبادئ التوجيهية الجديدة والتوسع فيها، بما في ذلك وضع نماذج تدريبية قائمة على أفضل الممارسات.

وفي البلدان التي تشهد برامج يجري تنفيذها في مجال نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، ينبغي للأمم المتحدة أن تزوِّد قطاعات الأمن في البلدان المضيفة بمعلومات تتعلق بالتنفيذ والمتابعة، بغية تفادي إقصاء المقاتلين السابقين، وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لدمجهم في الحياة المدنية، الأمر الذي يشكل عنصراً أساسياً في عملية السلام وتوطيده. ففي بلدان مثل ليبريا، حيث يعتزم مجلس الأمن إنهاء بعثته، أو تقليص عديد بعثته لحفظ السلام أو خفضه، ينبغي للجنة بناء السلام ومجلس الأمن بشكل خاص أن يضعا آليات لمنع خطر تجدد النزاع بعد خروج بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ندعو أيضاً لجنة بناء السلام إلى الاستمرار في تأدية دورها الداعم والرئيسي جداً من خلال الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلاً عن المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، بغية مواصلة تعبئة الموارد اللوجستية والمالية، دعماً للبلدان المشاركة في عملية بناء السلام.

ختاما، أود أن أؤكد على أنَّ إصلاح قطاع الأمن ليس الشاغل الوحيد للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع، بل يجب أن يقترن بإصلاحات في مجالات أخرى، تشمل الإدارة، والقضاء، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، بغية كفالة الاستقرار لأمد طويل.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تودُّ جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية، وعلى توزيع المذكرة المفاهيمية (S/2015/614، المرفق). فإصلاح قطاع الأمن موضوع ذو أهمية حيوية. ونود أيضاً أن نشكر السيد دميتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام؛ والسيدة زينب حواء بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة إيزومي

ناكاميتسو، المديرة المساعدة لوحدة التصدي للأزمات، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إنَّ ضمان الأمن وظيفة أساسية للدولة. وفي حالات ما بعد التراع، يمكن للمؤسسات الأمنية، مثل القوات العسكرية وقوات الشرطة، أن تكون ممثلة للدولة على نحو أكثر ظهوراً في عيون عامة الناس. ونتيجة لذلك، عندما تكون تلك المؤسسات فعالة ومسؤولة وذات كفاءة مهنية، يمكن أن يكون لها تأثير حاسم وإيجابي على ثقة السكان بمؤسسات الحكومة.

والانتقال من مؤسسات أمنية ضعيفة أو مستضعفة إلى أخرى قابلة للبقاء وقوية أصبح جزءاً رئيسياً من جهود الأمم المتحدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء التراع. والحقيقة هي أنَّ ١٠ عمليات لحفظ السلام متعددة الأبعاد لديها الآن ولايات تشمل الدعم لتلك الإصلاحات. وفي هذا الصدد، ننوِّه بأعمال وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وللجنة بناء السلام.

واستعادة سلطة الحكومة ونفوذها في جميع القطاعات فور انتهاء التراع شرط مسبَق لتحقيق السلام والاستقرار المستدامَين. لهذا السبب، من الضروري إنشاء هياكل أمنية فعالة وقابلة للمساءلة تحترم القانون، وتكون مستدامة وتلبي الأولويات الوطنية واحتياجات السكان. وهذه الهياكل أساسية لتفادي عودة الانزلاق إلى التراع. وفي هذا الصدد، من الحيوي إدراك الروابط بين إصلاح قطاع الأمن والعمليات الإصلاحية الأوسع نطاقا، بما فيها المصالحة الوطنية والحوار السياسي. وكما جاء بوضوح في المذكرة المفاهيمية، فإنَّ عملية إصلاح قطاع الأمن سياسية بقدر ما هي تقنية. ومثل هذه العملية الإصلاحية يجب أن تجري في إطار شعور قوي بالمُلكية الوطنية. وعلى الدولة أن تتولّى عملية المصالحة والإدماج وتعزيز القوى العسكرية والوطنية، بهدف تجنُّب عودة الانزلاق إلى التراع. وعلى الحكومات أنفسها أن تحدد الأولويات لإجراء تلك الإصلاحات وتنسيق تنفيذها؛ وعليها أيضاً أن تتحمَّل المسؤولية عن النتائج. وينبغي عدم فرض الرؤية الأساسية للعملية الإصلاحية على الدولة المتلقية تحت أي ظرف من الظروف.

إنَّ اتفاقات السلام تُغفِل غالباً ضرورة إصلاح نشر القوات العسكرية وقوات الشرطة في الدول في حالات ما بعد التراع. ومع أنَّ الحاجة إلى التسريح ونزع السلاح وإزالة الطابع العسكري للمقاتلين السابقين هي قيد المعالجة عموماً، فإنَّ الضرورة التي تتساوى الحاحا لإنشاء قوات عسكرية وقوات شرطة وإعادة تشكيلها وتدريبها في البلدان الخارجة من التراع، لا تحظى دائماً بالقدر نفسه من الاهتمام. ويمكن لغياب إصلاح قطاع الأمن أن يصبح أمرا أساسياً عندما يحين الوقت لتعزيز السلام الدائم وتلافي انتكاسة بلد خارج من حرب أهلية. ونود أن نؤكد على أنَّه لا يمكن فصل المكوِّن السياسي عن نجاح جهود المصالحة وإعادة الإعمار المستقبلية في المجتمعات التي عصفت بها الحرب، حسبما نرى من تجربة أنغولا.

إنَّ تفادي عودة الانزلاق إلى التراع يقتضي مجموعة من المؤسسات الأمنية القادرة على مواجهة عودة ظهور الجماعات المتمردة الموالية لطرف أو لآخر من الأطراف المتحاربة. وبقدر ما تكون المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة المنبثقة من اتفاق للسلام عاجزة عن الحفاظ على سلطة الدولة وضمان أمن السكان، فإنَّ إمكانية عودة الانزلاق إلى التراع تظل قائمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نبقي في بالنا أنَّ أيَّ جهد لتحقيق السلام الدائم يفشل في إدماج المقاتلين السابقين في الجهاز الأمني والمؤسسات السياسية والاقتصادية للدولة عن طريق جعلهم جزءاً من الحل، يترك إمكانية عودتهم إلى حمل السلاح مجدداً مفتوحة.

أخيراً، يتعيَّن على المجلس أن يُجري مناقشة أوسع وأعمق لتجربة حالات إصلاح قطاع الأمن في البلدان المتضررة بالغزوات والتدخلات العسكرية الأجنبية التي تؤدي إلى

انهيار جميع مؤسسات الدولة. والتجارب الأليمة والرهيبة في العراق وليبيا ينبغي أن تستثير تحليلاً عميقاً. فانهيار مؤسسات الدولة في هذين البلدين نتيجة التدخل العسكري الأجنبي، فضلاً عن التفكك الاجتماعي الناجم عن استراتيجية إخضاع السكان والهيمنة عليهم، بما في ذلك من خلال العنف الجنسي والطائفي بوصفه وسيلة لمعاقبة وترويع قطاعات من السكان متّهمة بدعم جماعة أو أخرى أو الأنظمة السابقة، ما عدا الآثار الاجتماعية والإنسانية الرهيبة للحرب نفسها، قد أوجد تربة خصبة لنشوء ظاهرة الإرهاب والتطرف المروعة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجماعات الإرهابية الأخرى التي تشكل اليوم أكبر تهديد للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأسرها. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي لأطراف غير حكومية في المنطقة، أصبحا المحفِّز الرئيس لنشوء الجماعات الإرهابية. والقوى الأمنية الضعيفة لهذين البلدين الشقيقين، علاوة على فقدان تماسكها وسوء تدريبها، تمنعهما من استعادة السلطة الوطنية وكفالة السلامة لسكانهما المدنيين، الذين هم ضحايا الفظائع التي ترتكبها تلك الجماعات الإجرامية. ذلك هو الواقع الرهيب والكارثي الذي يجب على المجلس أن يناقشه ويتعلم منه، لكي لا يتكرر مجدداً على الإطلاق.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمينَين العامَّين المساعدَين تيتوف وناكاميتسو، فضلاً عن الممثلة الخاصة للأمين العام بنغورا، على إحاطاتهم الإعلامية النيّرة جداً، فضلاً عن شكرهم على عدد من التوصيات التي قدّموها إلينا، والتي أجدها ابتكارية جدا بحيث من الضروري أن ننظر فيها بجدية في المجلس.

أثني أيضا على قيادتك يا سيادة الرئيسية للعودة بهذا الموضوع الهام إلى المجلس مرة أخرى.

لقد انقضى ١٨ شهرا منذ أن ناقشنا آخر مرة موضوع إصلاح القطاع الأمني، وفي ذلك الوقت قُتل أكثر من ٠٠٠ ٧٨٠ شخص بسبب العنف المسلح. أي تقريبا بمعدل شخص واحد في كل دقيقة. وعُشر تلك الوفيات فقط تم على أيدي الإرهابيين، أو في حالات من النزاع الكامل. فالعديد من تلك الوفيات حدث في بلدان كانت خارجة من صراعات، وكان لا يزال يتعين فيها توطيد الاستقرار والأمن والعدالة. فنحن جميعا لدينا دور نؤديه لوقف هذه الوفيات. وأن ضمان قطاع أمني فعّال ومساءل في هذه البلدان السبيل الحيوي للقيام بذلك.

فماذا بوسعنا أن نفعل، بوصفنا مجلسا وحكومات، لتحقيق هذا؟ أعتقد أنه علينا القيام بثلاثة أمور. أولا، علينا الانخراط على نحو أمين وحساس مع الحكومات ومؤسساتها. فالأمن والعدالة حاسمان لتحقيق الاستقرار، ولكن إن لم يتم تناول ذلك بصورة ملائمة، فإن هذه المسائل ستُذكي نيران عدم الاستقرار. إذ أن وجود قوات أمن غير منضبطة وغير مساءلة تعمل في مناخ سياسي هش يمكن بسهولة أن يتسبب بنفس المظالم التي نعمل على رفعها. علينا أن نحكم على دعمنا وفقا للشروط السياسية المسبقة. ولا يمكننا أن نُطلق العنان لحماسنا للقيام بأشياء تقوض المساعدة التي نسعى إلى تقديمها.

إن الانخراط الأمين ينطوي على مجازفة وكثيرا ما يتطلب العمل مع المؤسسات التي لا تفي بالضرورة بالمعايير الدولية للشفافية في مجال حقوق الإنسان. ولكن عدم الانخراط في ذلك ليس خيارا. وهذه الإخفاقات الأمنية المؤسسية وإخفاقات العدالة هي بالضبط التي مكنّت من ازدهار الجريمة والعنف. فهي من بين الدوافع الرئيسية للصراع والتطرف. إذن يُترك المجلس للتصدي للعنف وما يُخلفه العنف من خلل.

أما النقطة الثانية التي أود أن أتطرق إليها فهي حاجتنا إلى دمج عملنا المتعلق بإصلاح القطاع الأمني في عملنا الطويل الأجل في منع نشوب الصراعات، وبناء السلام والتنمية. لقد

بدأنا بداية طيبة. وإن وجود مساعدة الأمين العام ناكاميتسو هنا اليوم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس يُمثل ذلك في حد ذاته تقدما.

بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى، تتضمن أهدافنا العالمية بشأن التنمية هدفا يتعلق بالسلم والعدالة والأمن. ولا يُمكن تحقيق هذا الهدف من دون وجود قوات أمن فعّالة وكفؤة قادرة على تلبية احتياجات المواطنين.

بيد أننا نريد أن نرى أكثر من ذلك. فمن الجوهري وجود قطاع أمني يعمل بكفاءة واحترافية كاملتين من أجل إحلال السلام المستدام وأيضا من أجل خروج عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب. لتحقيق هذا نحتاج إلى ولايات لعمليات حفظ السلام أفضل تتابعا وذات أولويات أفضل، ونحتاج إلى نُظم فعّالة لضمان ألا يتلاشى التقدم المحرز في القوات الأمنية بعد أن تغادر عمليات حفظ السلام المكان. وإذا ما أحسنا فعل هذه الأشياء، فإننا لا نخفض فقط متوسط حياة أي عملية سلام إلى ١٥ عاما، ولكن بوسعنا أن نتحاشى الانتكاس المأساوي إلى صراع نشهده في أحيان كثيرة جدا.

كل هذا يتطلب التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي لدعم البلدان خلال دورة النزاع بأكملها. ولكنه يتطلب أيضا وجود قادة سياسيين وطنيين يتحلون بالشجاعة ويقومون بالإصلاحات بأنفسهم. تلك هي الطريقة الوحيدة لضمان قدرة القطاع الأمني المحلي على خدمة القطاعات السكانية لديه بعد أن ينتهي عمل البعثة.

هذا المفهوم للملكية المحلية ينبئ بنقطتي الثالثة. إن العمليات السياسية المملوكة محليا جوهرية لنجاح إصلاح القطاع الأمني أكثر بكثير جدا من الحلول المفروضة من الخارج. من السهل قول ذلك ولكن من الصعب تنفيذه. على الصعيد العملي يعني هذا أنه لا بد من إدماج الجهود الرامية إلى بناء القدرات الأمنية في الأجل القصير مع الجهود الطويلة الأجل لتعزيز المساءلة وآليات الرقابة في وزارات الدفاع والداخلية والعدل. وكما قال كل من ديمتري تيتوف وإيزومي ناكاميتسو، هذا يعني أنه يتعين علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لدى الأمم المتحدة، وليس فقط الأدوات العسكرية، للقيام بإصلاح القطاع الأمني. ويعني ردودا منسقة، وكما سمعنا في هذه القاعة في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. هذه أفضل طريقة لتصميم مخططات لإصلاح متماسك للقطاع الأمني ضمن استراتيجيات بناء السلام.

لتحقيق النجاح في ذلك الصدد، نحتاج إلى عمليات إصلاح تراعي المساواة بين الجنسين وتدمج وجهات نظر النساء وشواغلهن في ذلك الإصلاح، وكما سمعنا اليوم من الممثلة الخاصة بانغورا، فإن برامج إصلاح القطاع الأمني التي تراعي المساواة بين الجنسين أداة مهمة في الكفاح ضد العنف الجنسي، ونعرف حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به حيال هذا الموضوع.

اسمحي لي يا سيادة الرئيسة، أن أختتم كلمتي بشكرك مرة أخرى على العودة بهذه المسألة الهامة إلى المجلس. إنها مسألة تهتم بها حكومتي اهتماما شديدا. فهذا العام، سوف ننفق أكثر من ٢٥٠ مليون دولار على إصلاح القطاع الأمني. إن إنفاق تلك الأموال يحدث فرقا. وأود أن أسوق مثالا واحدا على ذلك، في سيراليون ساعدت الحكومة المحلية على تحسين حصول ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة في مناطق نائية على الأمن والعدالة. ونؤيد هذه البرامج وغيرها لأننا نتعقد أن توفير الأمن والحصول على العدالة من الخدمات الأساسية التي تضارع نفس القدر من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ذلك حق أساسي، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإنه واجب علينا نحو مئات الألوف الذين قُتلوا منذ آخر مرة ناقشنا فيها هذا المسألة لكي نكفل الحفاظ على هذا الحق.

السيد تولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكرك يا سيادة الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وأن أعرب عن تقديري لمشاركة نيجيريا الطويلة في إصلاح القطاع الأمني. وأشكر أيضا مساعد الأمين العام تيتوف على اطلاعنا على آخر المستجدات وعلى التقدم الذي تحقق منذ اتخاذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا ومساعدة المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ناكاميتسو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تعتبر نيوزيلندا إصلاح القطاع الأمني الفعّال أمرا حيويا للسلام المستدام. ونقر بإصلاح القطاع الأمني بوصفه عملية استراتيجية طويلة الأجل، وقد شهدنا بعض النجاحات كالتي تحققت في تيمور - ليشتي وسيراليون. غير أننا نسلم بأن كل حالة تختلف عن غيرها وبالحاجة إلى تلك النُهج المصممة تصميما خاصا. وثمة حاجة أيضا لتعلم الدروس من جهود إصلاح القطاع الأمني التي قصرت عن الوفاء بهدفها، على سبيل المثال، في جنوب السودان، كما ذكر السيد تيتوف.

بما أن هذا في حد ذاته يمثل تحديا طويل الأجل، من المهم أن ننسق على نحو أفضل أنشطة إصلاح القطاع الأمني التي تتم بتكليف من المجلس مع الجهود التي تقوم بها الأطراف الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى والمانحون الثنائيون. وكما ذُكر في المذكرة المفاهيمية لهذه الإحاطة الإعلامية (S/2015/614، المرفق)، كان يمكن للممثلين الخاصين للأمين العام القيام بدور أكبر في هذا الصدد. وعلى الرغم من أنه يوجد تركيز كبير على إصلاح القطاع الأمني في العديد من بعثات حفظ السلام، تُناط وظائف إصلاح القطاع الأمني أيضا بجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ابتداء من الوقاية إلى تثبيت الاستقرار بعد انتهاء النزاع، على سبيل المثال، في البعثات الخاصة في ليبيا والصومال، ومكاتب الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

وعلينا أن نمعن النظر في الكيفية التي يتم بها التكليف بإصلاح القطاع الأمني في عمليات حفظ السلام، وخاصة في سياق استعراض عمليات حفظ السلام والتوصيات المتعلقة بانتهاء الولايات بصورة تدريجية. ونعتقد أن من المهم إدماج عملية إصلاح القطاع الأمني في ولايات حفظ السلام منذ بداياتها، بما في ذلك عندما يتم التفاوض على اتفاقات السلام. تُقر نيوزيلندا بتطوير إطار رسم السياسات في الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ بشأن إصلاح قطاع الدفاع، والاستمرار في تنفيذه. وفي حين أن عناصر إصلاح القطاع الأمني لا تعمل بمعزل، فإنها هامة جدا لتطوير قوات أمن مساءلة ومحترفة وفعالة تدعم سيادة القانون وتتقيد به. إننا نرى جدوى في نظر المجلس في تمكين الممثلين الخاصين للأمين العام من تقديم مزيد من الدعم المباشر لسياسة إصلاح القطاع الأمني المملوكة وطنيا وتنفيذ أطر العمل. ونؤيد أيضا مفهوم اتفاقات إصلاح القطاع الأمني المبرمة بين البعثات والحكومات المضيفة. ويُمكن لتلك الاتفاقات أن تشجع انخراط البلد المضيف وربط إنجاز معايير إصلاح القطاع الأمني باستراتيجية الخروج النهائي للبعثة. ونشدد أيضا على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات إصلاح القطاع الأمني.

وبالنظر إلى الطابع الهام جدا لإصلاح القطاع الأمني في تحقيق النجاح النهائي للبعثة، نعتقد أنه ينبغي تحسين رقابة المجلس. ولدعم ذلك، نود أن نرى تقارير أكثر جدوى بشأن إصلاح القطاع الأمني وأن نتلقى تقارير منتظمة من البعثات. ويجب أن تكون التقارير أكثر تنسيقا، وأعلى جودة، وأن توفر تقييما صريحا للتقدم المحرز، والعقبات الرئيسية والخيارات المتاحة للتصدي للعقبات.

في الختام، نعتقد أن القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) كان خطوة هامة جدا. ولكن يتعين علينا العمل بكد أكثر لجعل إصلاح القطاع الأمني أكثر فعالية، ومن ثم تحسين البيئة المواتية لاستدامة السلم والأمن.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة النيجيرية للمجلس على تنظيمها هذه الجلسة، والسيد ديمتري تيتوف، والسيدة زينب بانغورا، والسيدة إزومي ناكاميتسو على مشاركتهم في هذه المناقشة الهامة.

إن عمليات حفظ السلام المنتشرة حاليا في الميدان مكلفة بالتعاون في إصلاح قطاعات الأمن الخاصة بها فيما تسعى لتزويد البلدان الخارجة من التراع بالقدرات الضرورية لكفالة سيادة القانون. وتنطوي الولايات الواسعة على مسؤوليات أكبر لمنظومة الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن. كما تتطلب الاهتمام الوثيق، ضمن أمور أخرى، من رؤساء البعثات والمبعوثين الخاصين والممثلين وقادة القوة، الذين عليهم الحرص على القيمة الاستراتيجية لتلك الإصلاحات وتولي القيادة في التعاون المستمر مع السلطات الوطنية، عند الاقتضاء.

ومن ذلك المنطلق، نرى أن الهدف المحوري لإصلاح قطاع الأمن لا يزال يتمثل في إنشاء مؤسسات وطنية خاضعة للسلطة المدنية وفعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة لكي تسهم في صون السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تقوم هذه الإصلاحات على أساس سياسات الدولة في الأمد الطويل، وتستفيد من القدرات المؤسسية القائمة، وتمنع انهيارها الكامل وتأخذ بعين الاعتبار، في جملة أمور، التقاليد المحلية أو التراث الثقافي. ومن غير المستحسن إدماج العناصر الراديكالية في المؤسسات الدائمة لأية دولة، ولهذا السبب علينا إيجاد آليات لتسريح هذه العناصر وإعادة إدماجها في المجتمع.

ومع ذلك، لا يمكن الشك في أن رصد هذه الإصلاحات في البلدان الخارجة من التراع لا بد أن يكون من أولويات المجلس ومهامه المستمرة. وإذ ندرك أن إصلاح قطاع الأمن يجرى في سياقات سياسية محددة وفريدة، فإننا نؤيد تنفيذ اتفاقات والتزامات وطنية واسعة وشاملة للجميع ترسي الأسس لعمليات التحول التي تكفل الملكية الوطنية. ويمكن لتعاون الدول والمنظمات الأخرى أن يسهم في فعالية هذه العمليات واستدامتها.

وندرك أيضا أن أي إصلاح يتطلب إجراء عمليات تغيير موازية في النظام القضائي ونظام السجون، فضلا عن إضفاء الطابع المنهجي على تدريب قوات الأمن وتمويلها. وبدون القدرة على محاكمة المجرمين وبدون الموارد الاقتصادية الثابتة، ستعمل المؤسسات الأمنية في فراغ قد يحد من أعمالها، مما يخاطر بترسيخ الممارسات السيئة التي سيتعين إزالتها بالتثقيف. ولدى قوات الأمن التي تتحلى بالمسؤولية والشفافية والفعالية إمكانات هائلة لجعل السكان يشعرون بالأمان، وهو أمر ضروري لتسهيل عمليات المصالحة وبناء الثقة فيما بين المجتمع المدني والجماعات المسلحة والحكومة. ونؤمن بإجراء عملية إصلاح شاملة للجميع وتسعى لكسب ولاء السكان باعتبارهم المستفيدين من بناء السلام وسيادة القانون.

ولدينا الكثير مما نتعلمه من البلدان التي نجحت في الخروج من التراع وأنشأت قوات مهنية وشاملة للجميع وتخدم سيادة القانون. ويمكن للدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة أن تشكل نوعا من الفهرس للحلول المحتملة وتخدم البلدان الأخرى في الاضطلاع بالإصلاحات الرئيسية. وبموجب القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، علينا تكثيف تبادل الخبرات، وهو مجال يمكن فيه للتعاون بين بلدان الجنوب أن يضطلع بدور رائد. ولدى أمريكا اللاتينية تجربة عميقة في إصلاح قطاع الأمن يمكن تبادلها مع المناطق الأخرى. وفي هذا السياق وعلى سبيل الإيضاح، واصلت شيلي منذ عام ١٩٩٦ تنفيذ برامج للمساعدة التقنية مع قوة الشرطة الهايتية حيث تلقى حوالي ٦٠٠ من ضباط الشرطة الهايتية وضباط الصف التدريب في المدارس العسكرية في بلدي. واضطلعت تلك المشاركة بدور رئيسي في مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي الوقت نفسه، من الضروري للبلدان التي تضطلع بعمليات الإصلاح أن تنظر في مشاركة النساء بصورة فعالة وعلى قدم المساواة في جميع مراحل هذه العمليات، الأمر الذي يتطلب أيضا تغييرا ثقافيا. ويمكن لتأثير ذلك الإدماج أن يسهل تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات. ونأمل أن تقدم الدراسة الاستقصائية الشاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مبادئ توجيهية في هذا المجال، بما في ذلك بشأن تدريب الوحدات فيما يتعلق بإدماج المنظور الجنساني وسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال العنف المرتكبة ضد النساء، بما في ذلك العنف الجنسي.

ونود أن نختتم بياننا بالإصرار على أن تكون الولايات مكيفة مع الوقائع المحلية وأن يصمم المجتمع الدولي تعاونه حول البرامج والأولويات الوطنية، مع اتخاذ نهج شاملة ومتسقة تؤدي إلى بناء بلدان ومؤسسات قوية ومسؤولة وقادرة على السير في طريق تحقيق السلام.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر نيجيريا على تنظيمها جلسة اليوم بشأن تعزيز مشاركة مجلس الأمن في إصلاح قطاع الأمن من أجل مواصلة تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤). كما أشكر السيد تيتوف، والسيدة بانغورا والسيد ناكاميتسو على إحاطاتهم الإعلامية.

إن إنشاء مؤسسات أمنية مهنية وكفؤة ومتمسكة بسيادة القانون وخدمة السكان عمل صعب وطويل الأمد ويتطلب موارد وظروفا سياسية واجتماعية مؤاتية. وللأسف، في أغلب الأحيان لا تتوفر تلك العوامل في البلدان التي تمر بحالات النزاع أو الخارجة من النزاع. ومشاركة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى أمر ضروري لتحقيق تلك الغاية. وصوتت تشاد مؤيدة للقرار ٢١٥١ (٢٠١٤). وكان القرار المتعلق حصرا بإصلاح قطاع الأمن الأول من نوعه. فهو يعكس الأهمية الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، الذي أصبح أحد الأركان الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات في ذلك الصدد.

يكتسي إصلاح قطاع الأمن بعد انتهاء النزاع أهمية بالغة لبناء السلام والاستقرار، فضلا عن تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، وبسط سلطة الدولة ومنع الانزلاق مجددا إلى النزاع. وتبين التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام عن هذه المسألة أن أنشطة الأمم المتحدة لدعم المبادرات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن تواجه صعوبات معينة متصلة بفهم السياق السياسي والوطني وأخذ دعم إصلاح قطاع الأمن بعين الاعتبار من بداية عملية السلام ذاتها ومشاركة السلطات الوطنية، بما في ذلك السلطات الانتقالية والظروف الأمنية في البلد المعني.

كما يشير بلدي إلى التحديات الأخرى، مثل ضعف المؤسسات في البلد المضيف والافتقار إلى التمويل والموارد الأخرى أو نقصها.

ومن أجل التغلب على بعض تلك المشاكل، نقترح أن يعقد مجلس الأمن مشاورات مع البلد المضيف خلال المفاوضات بشأن ولاية أية عملية لحفظ السلام، بغية تحديد الأولويات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وكما ورد في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، فإن الملكية الوطنية وتحديد البلد ذاته لأولوياته على أساس احتياجاته وحالته الخاصة أمران أساسيان. وفي ذلك الصدد، يعود الأمر إلى البلدان لتقرر وتحدد أولوية تشكيل قطاع الأمن، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، قطاع الدفاع والشرطة والأجهزة الإصلاحية والقانونية وأجهزة الحدود والهجرة.

وينبغي لأصحاب المصلحة الخارجيين، مثل البلدان التي تقدم المساعدة والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن تأخذ بعين الاعتبار شواغل البلد المضيف. وفي حالة عدم وجود اتفاق للسلام خلال المرحلة الانتقالية حيث لا توجد عمليا مؤسسات للأمن الوطني، يكتسي الدعم الذي

تقدمه الأمم المتحدة أهمية بالغة في مساعدة السلطات الوطنية على وضع برنامج وطني في ذلك الصدد، مع مراعاة أولويات هذه البلدان طوال الوقت.

وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن القارة الأفريقية هي المكان الذي تجري فيهم معظم عمليات إصلاح قطاع الأمن، من الضروري تسريع التفاعل بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بتقديم الدعم لتلك الجهود. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشير إلى أن الاتحاد الأفريقي يحظى بإطار للسياسات بشأن إصلاح قطاع الأمن، جرى إنشاؤه إزاء خلفية مشاورات واسعة مع العديد من الأطراف الفاعلة المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني الأفريقي وشتى الجماعات الاقتصادية الإقليمية. والغرض من الإطار المساعدة في توجيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تحويل قطاعاتها للأمن، بغية زيادة فعاليتها وكفاءتها لضمان المراقبة بطريقة ديمقراطية، مع مراعاة احتياجات السكان في مجال العدالة.

وإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن، تتسم بالأهمية أيضا برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أعقاب نزع السلاح، ينبغي إيجاد الفرص الاقتصادية للمسرحين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع. ونؤكد على كون تشاد، التي مرت بفترة طويلة من النزاع، بذلت جهودا جبارة للغاية في ذلك الصدد، بما في ذلك وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإقامة علاقات حسن الجوار مع البلدان المحيطة. وأسفرت جهودنا في تحسين مؤسسات البلد الأمنية، التي تسهم حاليا في المحافظة على السلام وحفظ الأمن خارج حدودنا الوطنية. وتشاد على استعداد لتبادل خبرتها المتواضعة في ذلك الصدد.

وبالنظر للحالة الأمنية في منطقة الساحل والبلدان المختلفة في شمال أفريقيا حيث تستغل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية الحدود التي يسهل اختراقها للقيام بأنشطتها غير القانونية، ومن ثم تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، تود تشاد أن تؤكد على أهمية تعزيز أمن الحدود. ونناشد كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء دعم جهود بلدان المنطقة في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن. وجهود الأمم المتحدة لدعم المبادرات الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن جهود أساسية، ولكنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الملكية الوطنية وأولويات البلدان المعنية، تمشيا مع احتياجاتها وحالاتها الخاصة، لكي تولد زخما أكبر. وتناشد تشاد الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في مجال دعم قطاع الأمن من أجل مساعدة الدول الأفريقية على الاستفادة من العملية، بما في ذلك من خلال إطار السياسات، وبدون تجاهل ضرورة الربط بين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز أمن الحدود، لا سيما في بلدان منطقة الساحل التي تشهد العديد من المشاكل الأمنية، وبخاصة خطر الإرهاب.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين مبادرة نيجيريا بعقد هذه الجلسة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد تيتوف، والممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا، والمديرة المساعدة ناكاميتسو على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ويشكل إصلاح قطاع الأمن جزءا لا تجزأ وعنصرا أساسيا لعمليات حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتفضي المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى بلدان بعد انتهاء النزاع بهدف بناء قطاعات مهنية وفعالة ومتفانية للأمن إلى صون السلام والأمن والاستقرار في البلدان المتلقية، وتساعد أيضا على تهيئة بيئة تمكينية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في تلك البلدان.

وفي الأعوام الأخيرة، ساعدت الأمم المتحدة بنشاط جهود إصلاح قطاع الأمن في بلدان بعد انتهاء النزاع وأحرزت نتائج

إيجابية. فقد استعادت سيراليون وليبريا، ضمن بلدان أخرى، الاستقرار بشكل تدريجي وتولت قطاعاهما الأمنية مرة أخرى المسؤولية الضرورية عن تحقيق الاستقرار الوطني. ومع ذلك، في بعض بلدان بعد انتهاء التراع الأخرى لا يزال إصلاح قطاع الأمن يواجه تحديات كبيرة. وعلى الدول الأعضاء إجراء استعراض جاد للممارسات الجيدة والدروس المستفادة ومواصلة استكشاف كيفية تحسين عملية إصلاح قطاع الأمن على أساس الإنجازات القائمة. وتود الصين توضيح أربع نقاط بشأن هذه المسألة.

أولا، من الأهمية بمكان المحافظة على الملكية الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن. إن المحافظة على الأمن الوطني حق سيادي للدول، وينبغي أن يحظى البلد المضيف بملكية إصلاح قطاع الأمن. وبمساعدة البلدان المضيفة في جهودها لإصلاح قطاع الأمن، ينبغي للأمم المتحدة والكيانات الأخرى احترام سيادة البلدان المضيفة وملكيتها. وفيما تقدم المساعدة البناءة تمشيا مع احتياجات هذه البلدان، تقوم حاجة أيضا إلى تجنب الإدارة التي تتدخل في أدق التفاصيل. والأمر الأهم أن الضيف ينبغي ألا يتعدى على دور المضيف إطلاقا.

ثانيا، على الأمم المتحدة التقيد بمبدأ تكييف إصلاح قطاع الأمن مع الخصوصيات المحلية. وتواجه بلدان بعد انتهاء التراع طائفة من التحديات التي تختلف من بلد إلى آخر، وتتفاوت احتياجاهما المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن أيضا. وفيما تقدم المساعدة للبلدان من أجل عملياهما لإصلاح قطاع الأمن، فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى مراعاة الاختلافات تمشيا مع وقائع هذه البلدان وظروفها المعينة. وعليها أن تضع سياسة لكل بلد، مع تحديد المجالات ذات الأولوية والتركيز. كما ينبغي بذل جهود لتجنب القولبة وهج تطبيق الصيغة الواحدة على جميع الحالات.

ثالثا، على المنظمة أن تنفذ السياسات بطريقة متكاملة. وإصلاح قطاع الأمن عامل محوري لبناء السلام في بلدان بعد انتهاء التراع. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل وهي مدركة لضرورة تنفيذ استراتيجيات بناء السلام بصورة شاملة وتوطيد التخطيط المتكامل بشأن إصلاح قطاع الأمن وكفالة تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بالترافق مع بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنسقة والقضاء على الفقر، ضمن أمور أخرى. كما ينبغي أن تضمن إزالة الأسباب الجذرية للتراع بغية تحقيق السلام والأمن.

رابعا، ينبغي أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدورها. وعلى مر الأعوام، أنجز الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قدرا كبيرا من الأعمال وراكم ثروة من التجربة في مساعدة بلدان بعد انتهاء التراع في جهودها لإصلاح قطاع الأمن. وعلى الأمم المتحدة أن تشجع تلك المنظمات على زيادة مشاركتها في عمليات إصلاح قطاع الأمن ودعم هذه المنظمات للاضطلاع بدور أكبر. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة اتصالها وتنسيقها مع المنظمات المعنية من خلال تشاطر المعلومات وتبادل أفضل الممارسات من أجل بناء علاقات التآزر بشأن إصلاح قطاع الأمن.

وهذا العام، ستجري الأمم المتحدة استعراضا شاملا لهيكلها لبناء السلام من أجل تقييم التجارب الإيجابية في مجال بناء السلام خلال العقد الماضي وتعزيز أعمال بناء السلام. وأحاطت الصين علما بتقرير فريق الخبراء الاستشاري التابع للأمين العام عن المسألة. كما نرحب بقرار رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة تعيين أنغولا وأستراليا ميسرين لعملية الاستعراض الحكومية الدولية. والصين على استعداد للمشاركة في المناقشات وستعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على ضمان أن يسفر الاستعراض عن نتائج إيجابية لكي تتمكن المنظمة بشكل أفضل من الاضطلاع بمسؤوليتها المقدسة عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو الذي كلفها به ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غاسو موتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفيدة. هذه مناقشة حسنة التوقيت، ومن المؤكد أنها تكمّل على نحو مناسب المناقشات التي أجريناها في الأسابيع القليلة الماضية. ومما لا شك فيه أن قطاع الأمن الفعال هو ضمانة للاستقرار والسلام والتنمية الاقتصادية.

لاحظنا أن القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) الذي اتخذ منذ سنة تحت رئاسة نيجيريا بيّن أن من المهم أن يجري هذا الإصلاح في هذا الوقت. ونحن الآن في وقت مناسب أكثر لتقييم التطورات التي حدثت في العام الماضي. في العام الماضي، شهدنا حصول المزيد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على ولاية من المجلس لتعميق العمل في هذا المجال. وبالنسبة للبلدان المنغمسة في نزاع أو في حالات ما بعد النزاع، يكون إصلاح قطاع الأمن بالغ الصعوبة. ومع ذلك، ليس هناك بديل. ومن دون ذلك، سنرى تدهورا لنفس الحالات المشحونة بالنزاع أو الانزلاق إليها مجددا.

ونتيجة لذلك، يشكل إصلاح قطاع الأمن في الوقت نفسه بُعداً سليماً ووقائياً. وعلى أساس الخبرات المتراكمة والدروس المستفادة، سيكون السؤال هو: كيف نضطلع بالمهمة، وهل نحن فعّالون عندما يتعلق الأمر بإصلاح قطاع الأمن؟ يمكننا الحديث عن المسألة بالتنسيق بين مفاهيم ثلاثة رئيسية: التعاون والثقة واستمرارية العملية.

أولاً، أودّ أن أبدأ بأول تلك العناصر، وهو التعاون الدولي اللازم في هذا المجال. العنصر الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن يجعله واحداً من أشد الهياكل حساسية داخل جهاز الدولة. ونتيجة لذلك، يجب بالضرورة إجراء الإصلاح في جميع الأوقات في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين اللتين تتماشيان تماماً مع الدعم الدولي فضلاً عن دعم المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يجب أن نسلط الضوء على أهمية الاستمرار، على سبيل المثال، في تطوير الشراكات بينها وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أو مع المنظمات دون الإقليمية في القارة الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم البلدان في هذه القارة تجد نفسها في خضم إصلاح قطاع الأمن.

كما نود التأكيد مجدداً على أن إسبانيا تسهم إسهاماً كبيراً، في إطار الاتحاد الأوروبي، في التدريب وتقديم المشورة بشأن إصلاح قطاع الأمن في بلدان مثل الصومال والنيجر ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك من خارج القارة، في أفغانستان. بيد أن جميع هذه الجهود يمكن أن تذهب سدى من دون مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية حيث بناء الثقة عنصر هام.

ثانياً، هناك جانب أود أن أعلق عليه وهو أن إصلاح قطاع الأمن له مكوّن تقني هامّ. ولكن ينبغي ألا نخدع أنفسنا؛ إنها عملية سياسية أساساً، هدفها النهائي تعزيز ثقة المجتمع في دولته، وبالتالي تعزيز مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن الذي من شأنه التمكين من من بناء الثقة الضرورية عملية شاملة للجميع بمعنى أن الدولة كلها ينبغي أن تشعر بأنها جزء من التغيير الجاري. وعندما أتكلم عن شمول الجميع أود أيضاً أن أشير إليه بوصفه عملية تراعي القضايا الجنسانية. وكما سمعنا من المتكلمين، فإن مشاركة المرأة في جميع مراحل إصلاح قطاع الأمن أمر بالغ الأهمية. ونحن على ثقة بأن هذا سيجري توضيحه في شهر تشرين الأول/أكتوبر عندما نناقش إصلاح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا حقاً الحديث عن الملكية المحلية حيث الأمن والسلام يعتبران منافع عامة أساسية.

وبالمثل، يعني بناء الثقة أن علينا أن نأخذ في الحسبان الجانبين الاقتصادي والمتعلق بالميزانية لتلك الإصلاحات. إن تخصيص الموارد المادية والبشرية والاقتصادية بصورة رشيدة لقطاع الأمن أمر بالغ الأهمية. وأخيراً في هذا الصدد، فمن

الضروري أن نكفل أن آليات الدولة لحماية مواطنيها تشمل وسائل المراقبة الديمقراطية الضرورية من جانب المجتمع. ينطوي إصلاح قطاع الأمن على درجة عالية من المسؤولية السياسية والمساءلة، بما في ذلك الآليات التي تمكن من مكافحة الفساد. إن العلاقة الوثيقة جداً القائمة بين إصلاح قطاع الأمن وإصلاح قطاع العدالة مترابطة بسبب طبيعتهما.

ثالثاً، يشكل إصلاح قطاع الأمن عملية مستمرة، وهي متوسطة وطويلة الأجل، وهي بسبب طبيعتها ذات عمر أطول من عمر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد ذكرت سابقاً أن هناك المزيد والمزيد من بعثات حفظ السلام ذات الولايات المتصلة بتعزيز قطاع الأمن. غير أن استراتيجيات الخروج المخططة من قبل إدارة عمليات حفظ السلام يجب أن تكون تدريجية ومرحلية. ويجب وضعها وفقاً لمعايير موضوعية وواضحة ويمكن التحقق منها في إطار خريطة طريق تحدد الاستراتيجيات بوضوح. ويجب وضعها بالاشتراك مع الدولة المضيفة، التي يجب تشجيع امتلاكها لزمام الأمور لضمان التولي المناسب للمسؤولية من جانب الدولة بشأن مسألة قطاع الأمن الخاص بها.

ولا يزال هناك عنصر آخر يجب علينا أن نأخذه في الاعتبار لدى وصول بعثة حفظ السلام إلى نهايتها. تضطلع لجنة بناء السلام بدور بارز في هذا المجال من خلال إبداء استمرار تقديم الدعم القوي والمنسق جيداً من جانب المجتمع الدولي لإصلاح قطاع الأمن. ومع تركيزها على التنمية، تعمل اللجنة عمل الجزء الثالث من جهاز السلام والأمن والتنمية، الذي أنشأناه نحن الموجودون في قاعة المجلس، ولا سيما من خلال التشكيلات القطرية المخصصة. جميع هذه الجهود الدولية يجب أن تكون مصحوبة بجهود وطنية مستدامة، من شأنها أن تمكّن الدولة من أن توفر لمواطنيها المهام والآليات المناسبة عندما يتعلق الأمر بالشرطة والقوات المسلحة، ومراقبة الحدود، وحماية المدنيين والعدالة.

وأخيراً، لا عجب في أن أهداف التنمية المستدامة التي سوف تعتمد في الاجتماع الرئيسي المقبل للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ستشمل أهداف بناء السلام. وهذا يعطينا فكرة عن أهمية هذا القطاع بالإضافة إلى العلاقة المتبادلة بين السلام والأمن والتنمية البشرية المستدامة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، والوفد النيجيري على تنظيم هذه الجلسة. يرى وفد بلدي أن جلسات الإحاطة اليوم تتيح لنا فرصة للتفكير، في جملة أمور، في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بصورة عامة ودور المجلس على وجه الخصوص، فضلاً عن دور الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي في تنفيذ خطة إصلاح قطاع الأمن في مختلف السياقات، بما في ذلك تلك المحددة في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، أود أن أشكركم، سيدتي، على المذكرة المفاهيمية المفصّلة (S/2015/614، المرفق)، التي تعمل على تأطير مناقشتنا ووضع تصور لها اليوم.

وأنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن التقدير للسيد تيتوف، الأمين العام المساعد لإدارة عمليات حفظ السلام؛ والسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والسيدة إيزومي ناكاميتسو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ على تبادل الآراء ووجهات النظر التي ساعدت على إثراء مناقشاتنا اليوم.

وأود أن أكرر الشواغل التي أعربت عنها السيدة بانغورا في إحاطة إعلامية سابقة إلى المجلس (انظر S/PV.7428)، حيث أبرزت فيها، في جملة أمور، الاتجاه المثير للقلق لزيادة حالات العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج القسري، ولا سيما في سياق حالات النزاع وزيادة التطرف العنيف. وفي حالات معينة، يكون أفراد الأمن أنفسهم مذنبين لممارستهم هذه الأعمال الشائنة. وليس ثمّة

مثالاً أفضل عن الحاجة إلى تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في الدول من الأدلة ضد المكلفين بمسؤولية حماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، تحيِّي ماليزيا الأمين العام على اتخاذ إجراء حاسم في الاستجابة لمزاعم العنف الجنسي من قِبَل حفَظة السلام التابعين للأمم المتحدة. على جميع البلدان المساهِمة بقوات، بما فيها تلك المساهمة بقوات وطنية، أن تحافظ على اليقظة، وألاَّ تتردد في التحقيق، وأن تخضع الجناة للمساءلة حيثما تدعو الحاجة، لضمان عدم وجود إفلات من العقاب.

وفي معرض تأكيد الدعم مجدداً للقرار ٢١٥١ (٢٠١٤) وتنفيذه المستمر، أود أن أُسهِب في الكلام عن مسألة إصلاح قطاع الأمن في سياق بناء السلام بعد انتهاء النزاع. في الحقيقة، إنَّ أهمية إصلاح قطاع الأمن كانت بين المواضيع التي أثيرت أثناء حوار المجلس التفاعلي غير الرسمي بشأن بناء السلام في ٢٥ حزيران/يونيه. وفي رأي وفد بلدي أنَّ نقاطاً رئيسية معيَّنة منبثقة عن ذلك التبادل للآراء، يمكن أن تصوغ استجابات ممكنة للتحديات، وإجابات على الأسئلة والمسائل المطروحة في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم.

إنَّ ماليزيا تسلط الضوء مثلاً على أنه بالنظر إلى الدور التنظيمي الفريد للجنة بناء السلام، فإنها في وضع يؤهلها لتنسيق مشاركة مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية حاسمة الأهمية، لمساعدة البلدان المعنية، بما في ذلك بشأن إصلاح قطاع الأمن لديها. وإذ تجمع لجنة بناء السلام معاً الأطراف الفاعلة في مجالي الأمن والتنمية، فإنها تستطيع أن تؤدي دور الربط بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، معالِجة بذلك تجزئة الجهود وازدواجيتها. وفي سياق إصلاح قطاع الأمن، الذي يشكل بحدِّ ذاته شرطا مسبقا لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والسلام المستدامَين، فإن هذا يمثل عنصرا أساسيا. وفي الوقت نفسه، إنَّ الطابع الشمولي لعضوية لجنة بناء السلام، المستمدة من العضوية العامة للأمم المتحدة والمجلس، إلى جانب أطراف فاعلة أخرى، يعني أنها في وضع جيد لضمان إمكانية إدراج الأولويات الوطنية في عملية صياغة المجلس للولاية. وهذا العنصر أساسي بشكل خاص لضمان غشراك البلدان المعنية في ما يتعلق بمبادرات إصلاح قطاع الأمن الممكنة.

ومن خلال الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والوطنية، يمكن للجنة بناء السلام أن تسهم في استدامة اهتمام والتزام المجتمع الدولي بأولويات بناء السلام الوطنية، مع تركيزٍ على معالجة القوى المحركة للنزاع وبناء مؤسسات قادرة على التحمُّل، بما في ذلك برامج إصلاح قطاع الأمن. وفي إطار عمليات السلام القائمة، من المتصوَّر أنه يمكن تقديم تلك المساعدة في مرحلة تقليص البعثة. أمَّا بعد، فمن الجدير إبراز أن جهود إصلاح قطاع الأمن لا يتعين بالضرورة بذلها عقب نزاع مسلح.

لدى الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية ثروة من الخبرة، وقد راكمت حتى الآن قدراً كبيراً من المعرفة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وحقيقة أنَّ أغلبية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تشمل مكوِّنات ذلك الإصلاح، كل واحدة منها بخصوصيتها وقدرتها على التكيُّف مع الحالة والاحتياجات المحددة في الميدان، توضح أنَّ تصميم برنامج إصلاح قطاع الأمن وتنفيذه يجب أن يبقيا ثمرة التعاون والترابط الوثيقَين فيما بين الأمم المتحدة والبلد المعني والأطراف الفاعلة ذات الصلة الأخرى. وفي هذا الصدد، يشجع ماليزيا ملاحظة أنَّ تنفيذ إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن يجري بوتيرة سريعة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

وعلى صعيد المانحين، نلاحظ الأطر القوية التي يقوم بموجبها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمساعدة برنامج إصلاح قطاع الأمن عموما. والجهود الجارية ضرورية لتنسيق

الإجراءات والجهود بين المانحين والمتلقِّين على السواء، بهدف السعي إلى تحقيق نتائج لبرنامج الإصلاح مرضية للجميع.

وفي سياق متصل، فإنَّ الجهود الهادفة إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، خاصة في حالات النزاع، تستحق التزامنا ودعمنا الكاملَين. وتعتقد ماليزيا اعتقاداً راسخاً أن تحديد توريد تلك الأسلحة وتوافرها، يمكن أن يسهم بفعالية في مبادرات السلام وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولهذا السبب، بين أسباب أخرى، شاركت ماليزيا في تقديم القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، الذي اعتُمِد في ٢٢ أيار/مايو.

ختاماً، أود أن أذكر بنقاط رئيسية معينة، أعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة في المضيّ قدُماً ببرنامج إصلاح قطاع الأمن، كما يلي. أولاً، إنَّ مبادرات إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما تلك التي تقودها الأمم المتحدة أو الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف أو الإقليمية، ينبغي أن تبقى شاملة للجميع وتأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية، ضامنة بذلك إشراك البلدان المعنية. ثانياً، يجب إدراك أن إصلاح قطاع الأمن ليس مسألة تقنية حصرياً بل وممارسة سياسية أيضاً. ويجب تضمين مبادرات إصلاح قطاع الأمن مستوىً معيَّناً من المرونة، ولا سيما في مرحلتَي التصميم والتنفيذ كلتيهما. ثالثاً، إنَّ التنسيق المنتظم فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما فيها تلك المشمولة في منظومة الأمم المتحدة، أساسي لضمان عدم تجزئة الجهود أو ازدواجيتها. أخيراً، ينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية في إصلاح قطاع الأمن التركيز على الحدّ من توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها إلى حالات النزاع.

السيد لامِيك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأشكر أيضا السيد تيتوف والسيدة بانغورا والسيدة ناكاميتسو على إحاطاتهم الإعلامية.

إنني سأقتصر على إبداء ثلاث ملاحظات. أولاً، كما قال متكلمون عديدون قبلي، إنَّ إصلاح قطاع الأمن ممارسة سياسية أكثر منها تقنية. وهو حاسم في الاستقرار والتوطيد بعد الأزمة، ويستدعي جهودا كبيرة في مجال دعم البلد المضيف. وفي حالات ما بعد النزاع، يجب إنشاء مؤسسات أمنية تتسم بالشفافية والفعالية والإنصاف تسعى جاهدة، في إطار نظام من الحكم الرشيد، لاحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أنَّ المُلكية الوطنية للبلد المضيف، والإرادة السياسية، والحوار المستمر والشامل للجميع بين المسؤولين عن إصلاح قطاع الأمن والمجتمع المدني والحكومات، كلها أساسية إذا أريد للعملية أن تنجح.

إنَّ الأمم المتحدة تواجه صعوبات حين لا تلتزم السلطات المحلية التزاما قويا بإصلاح قطاع الأمن على النحو الذي تدعو إليه القرارات ذات الصلة. ويجب ألاَّ ننسى أبداً أنَّ إصلاح قطاع الأمن، كما قلت، عملية سياسية بقدر ما هي تقنية. وأهدافها المتمثلة في إعادة بناء القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي، فضلاً عن النظامين القضائي والجزائي، مرتبطة بالعمل السيادي الأساسي للدولة، والغاية النهائية المتمثلة في إعادة نظام وطني وتسلسل قيادي من شأنه استعادة الأمن والانتماء والثقة بالدولة، بالنصّ على حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان، بما يتماشى كله مع المتطلبات الأساسية للديمقراطية.

إنَّ هذا العمل هام في سياق جهود الأمم المتحدة لحل النزاعات وإحلال سلام دائم. وهو أساسي في أحيان كثيرة لاستراتيجيات خروج بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، لأنه يتيح نقل المسؤولية التنفيذية عن الأمن إلى البلد المضيف. ومن جهة أخرى، نعلم أنَّ إصلاح قطاع الأمن غير المكتمل أو غير الناجح يمكن أن يكون عاملاً للتوتر أو حتى الانزلاق مجددا إلى العنف، وفي تنفيذ هذه الأنشطة،

تحتاج بعثات الأمم المتحدة إلى الموارد الكافية الملائمة لكل مرحلة من مراحل الأزمة. والمجلس يحاول تجسيد تلك الحاجة في ما يتبع من نهج إزاء الولايات. وكما قلنا للتوّ، فإنَّ إصلاح قطاع الأمن عملية دقيقة وطويلة غالباً. وللأمم المتحدة دور تؤديه في تحسين خبرات بعثاها ووصولها إلى أصحاب المصلحة المحليين. وأعتقد أن هذا يثير مسألة اللغة التي يتكلمها الخبراء.

ويمكن للأمم المتحدة أن تتمتع أيضاً بتعاون وثيق مع أطراف أخرى في الميدان، كما في حالة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي. وإنني أؤكد أنَّ التوزيع الملائم للموارد الهامة لإصلاح قطاع الأمن ليس ضرورياً بصورة فورية دائماً في عمليات حفظ السلام. فهذه العمليات ليست بحاجة دائماً إلى أداء دور تنفيذي مباشر؛ ويمكنها بدل ذلك أن تقوم بدور المستشارين التقنيين والمحفِّزين والمنسقين. وعلاوة على ذلك، لا يمكنها أن تكون بديلاً عن دور السلطات المحلية، التي يجب أن تُجري تحليلاً كاملاً للاحتياجات وتحدِّد مستلزمات الدعم الخارجي.

لذلك، يتعين تثبيت الأولويات وتتابعها. ومن بين التدابير العاجلة بشكل عام، إعادة تأهيل الشرطة والدرك واستئناف الإصلاحات المتكاملة في التسلسل القيادي كونها جوهرية بدرجة مطلقة، كما لاحظ المجلس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبوسع المجلس أيضا تحديد بعض الأولويات، على سبيل المثال، في معرض الحديث عن الحاجة إلى قوة عسكرية للرد السريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتلك الأسباب، تشعر فرنسا بأن جهود حفظ السلام المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني يجب أن تكون تتابعية ومتكيفة مع المرحلة التي تمر بها الأزمة، وأن تكون أيضا مركزة على عدة أولويات استهلالية تشمل خبراء بأعداد كافية ولديهم المؤهلات، وأن يجري تكييفها مع احتياجات وقدرات البلد المضيف، بتعاون وثيق مع العديد من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين والمانحين الآخرين.

في الختام، يجب أن توضع بتصرف المجلس عناصر محددة فيما يتعلق بتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني. وفي القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، طالبنا من أجل هذا التنسيق ومن أجل زيادة دور المجلس. ومن سوء الطالع، لم يكن مجلس الأمن على اطلاع بصورة منتظمة أو كافية بالتقدم المحرز في الميدان. لذلك أكرر نداءنا للممثلين الخاصين للأمين العام بتزويدنا بمزيد من التفاصيل عن تلك العمليات خلال الإحاطات الإعلامية العديدة التي تقدم في المجلس أو في اجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة. ولا بُد لها من الإصرار على استراتيجية للتنفيذ، وإذا ما اقتضى الأمر، على صلتها بتدابير نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج بضمان التنسيق الفعّال مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالتها الأخرى، أو حتى بشأن الصعوبات المحتملة التي قد تواجهها مع سلطات البلد المضيف. بتلك الطريقة، ينبغي أن يُتاح للمجلس تحليل منتظم للنتائج والتحسينات التي يتعين القيام بها. إذ أن أي عملية إصلاح ناجحة للقطاع الأمني تعتبر عاملا للاستقرار والتنمية في البلدان المعنية، وذلك يضمن نجاح الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية: مساعد الأمين العام تيتوف، ومساعد الأمين العام ناكاميتسو، والممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ولا بد لي من أن أسلم بأننا جميعا استفدنا إلى حد كبير من وجهات نظرهم بشأن مناقشتنا الهامة جدا هذا الصباح.

تتيح جلستنا اليوم للمجلس فرصا للمضي قدما بالخطاب الدائم لإصلاح القطاع الأمني واستكشاف السُبل الكفيلة بالتطبيق العملي والفعال للقرار ٢١٥١ (٢٠١٤) الذي يوفر

أساسا واضحا ومشتركا لتوجيه دعم الأمم المتحدة لعملية إصلاح القطاع الأمني. ونعتقد أن تنفيذ القرار سيجني الفائدة من وضع خطة عمل ذات أولويات يمكن أن تشكل أساس التقارير الدورية للأمين العام. وفي رأينا أن ذلك سيُمكِّن المجلس من رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويسعدنا أن نلاحظ وجود زيادة مستمرة في الطلب على إصلاح القطاع الأمني. واليوم، وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، وصل عدد قرارات مجلس الأمن التي تتطرق إلى إصلاح القطاع الأمني إلى ٣٧ قرارا. فقد أصبح إصلاح القطاع الأمني مدمجا بدرجة كبيرة في حفظ السلام، وفي عدد كبير من عمليات حفظ السلام التي تدعم إصلاح المؤسسات الأمنية.

إن وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التي استمعنا هذا الصباح إلى مساعد الأمين العام المسؤول عن هذا المكتب، تشكل عنصرا أساسيا في الجهد الرامي إلى تعميم إصلاح القطاع الأمني. ونشيد بتلك الوحدة على ذلك الإنجاز المهم. ونرحب أيضا بعمل مكتب الممثلة الخاصة بانغورا، وفريق الخبراء في تقديم الدعم للسلطات الوطنية، بما في ذلك عمليات إصلاح القطاع الأمني. وفي الواقع، لا بد من الاعتراف بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما كونه الرئيس المشارك لفريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بإصلاح القطاع الأمني ومساهمته القيمة في النهوض بسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني.

إن التجربة المتواضعة المكتسبة حتى الآن تشير إلى أن نوعية وأثر دعم الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني يتوقفان على تماسك ذلك الدعم وتنسيقه الفعّال داخل الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصالح الآخرين الذين يدعمون عمليات إصلاح القطاع الأمني. ومع تعدد الجهات الفاعلة الداعمة لإصلاح القطاع الأمني في الحالات التي تكون فيها القدرة الوطنية على التنسيق محدودة في كثير من الأحيان، من الحتمي توضيح القواعد وتقسيم العمل بين المعنيين بعملية الإصلاح.

لذلك نشجع مفهوم أي اتفاق بشأن إصلاح القطاع الأمني يُبرم بين عمليات السلام، والشركاء الدوليين والدولة المضيفة، كما دعا إليه السيد تيتوف. وهذا المفهوم من شأنه أن يعزز إمكانية التنبؤ بتنفيذ ولاية الأمم المتحدة، ويمنع الازدواجية، ويكفل المساءلة المتبادلة والشفافية في تنفيذها. ومن شأنه أيضا أن يعزز فعّالية مساعدة الأمم المتحدة بوضع بيانات مركّزة ذات إطار زمني محدد، ويوفر أيضا إطار عمل ممكِنٍ للشراكة بين الشركاء الدوليين والحكومات المضيفة. ولتوضيح الأدوار، من المهم التشديد، كما ذكر معظم المتكلمين هذا الصباح، على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن داخل حدودها. ويجب على الدول أن تواصل القيام بدور قيادي في تقرير أولويات قطاعها الأمني، فذلك جوهر وأساس فكرة الملكية الوطنية.

إن الإطار المعياري العالمي لإصلاح القطاع الأمني والذي طورته الأمم المتحدة يجب إدراجه في خصوصية الحقائق الاجتماعية السياسية للبلد المعني الذي يمر بعملية إصلاح. وفي ذلك الصدد، فإن إطار السياسة العامة للاتحاد الأفريقي المعتمد في عام ٢٠١٣ بشأن إصلاح القطاع الأمني يعالج بدقة تعقُد العلاقة بين المؤسسات الأمنية السابقة للدولة من جهة، وقدرة المؤسسات الأمنية الأفريقية التقليدية التي كان متعارف عليها في كثير من الأحيان بأنها غير رسمية، من الجهة الأخرى. وسوف يتوقف إلى حد كبير مستقبل جدوى إصلاح القطاع الأمني في أفريقيا على مدى فعالية قدرتنا على إحداث توازن في العلاقة بين الشكل التشريعي والشكل المتعارف عليه للمؤسسات الأمنية في أفريقيا.

لا بد للجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الأمن من أن تأخذ في الحسبان التهديدات الإقليمية والعالمية للأمن. فتلك التهديدات أشد تأثيرا في البيئة العالمية الراهنة، إذ أن التهديدات العابرة للحدود الوطنية تنشأ بصورة متزايدة من الجهات الفاعلة

من غير الدول. وبشكل محدد، يجب التشديد عند هذه النقطة على العلاقة بين عمليات إصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني وسائر المبادرات الإقليمية والعالمية. واعتماد إطار السياسة العامة للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣ بشأن إصلاح القطاع الأمني يتيح فرصا لزيادة التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية. وبالمقابل، فإن اعتماد الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا لإطار السياسة العامة بشأن إصلاح القطاع الأمني سوف يُكْمل العملية على الصعيد دون الإقليمي.

شدد العديد من المتكلمين الذين سبقوني في الكلام هذا الصباح على ضرورة بقائهم مدركين للبعد الوقائي لإدارة القطاع الأمني والكيفية التي يمكن بها تعزيز بناء السلام.

وأود أن أقول إن نيجيريا تشجع مواصلة الانخراط في إصلاح قطاع الأمن من جانب أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وبالأخص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشيد بالاهتمام الذي توليه الجمعية العامة للمسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، لا سيما في إطار الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وذلك يؤكد على أهمية الصلة بين الأمن والتنمية. وليس من مسؤوليتنا الجماعية أن نحرص على تلك الصلة ونوجهها ونحميها فحسب؛ بل علينا أيضا أن نستفيد من علاقة التآزر بين الأمن والتنمية.

ويثلج الصدر أن نشير إلى أنه أحرز تقدم كبير في المضي قدما بجدول أعمال إصلاح قطاع الأمن. ولكننا نرى أنه يمكن ويجب فعلا القيام بالمزيد من العمل لدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن. وفي القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) لدينا بالفعل منهاج للعمل. وما يلزم الآن هو أن تتضافر جميع الجهود على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ولن يضمن نجاحنا في هذه المسعى الهام سوى بذل جهود جماعية وتعاونية ومتضافرة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.